



٥٤

# جمعية المهندسين الملكيين المصريين

« تأسست في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ »

ومعتمدة بمرسوم ملكي بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٢

( صندوق البريد ٧٥١ مصر )

الغشرة الثالثة من السنة السابعة

## ٨٣

### محاضرة

عن التعليم الصناعي في فن البناء بالقطر المصري

لحضرة صاحب الغزة مصطفى بك فهمي

القيت بجمعية المهندسين الملكية المصرية

في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦

مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية

٢٥٠/٢٧/١٥

**ESEN-CPS-BK-0000000254-ESE**

**00426308**

# محاضرة

ماضرة صائب العزة مصطفى بك فراهى

عن

## التعليم الصناعى فى فن البناء

بالقطر المصرى

من المعلوم ان فن البناء يرجع تاريخ معرفته فى مصر الى الازمنة الغابرة ولقد كانت المساكن فى هذا البلد متخذة شكلا بسيطا عاديا مما لا يزال محتفظا به للآن عند عامة الشعب — الا انه يرجع الفضل فى تقدم هذا الفن وازهاره عند قدماء المصريين الى قوة ايمانهم وعقائدهم الدينية فلهيكل التى اقيمت فى عهد الفراعنة كذلك المساجد والمحاريب العظيمة ذات الشكل العربى — كل هذه ان هى الا آثار مجد سالف يشهد بما كان عليه هؤلاء القوم من سمو المدارك وعلو الكعب فى هذا الفن .

ولكن هلا نزال تلك المقدرة والبراعة فى هذا الفن موجودة للآن فى صناعنا وبنائينا . الحقيقة ناطقة بغير ذلك .

وانه لا امر ملموس مشاهد — يشهد به المهندسون والمعماريون الذين هم على خبرة فى الفن والذين يخالطون طبقة البنائين والصناع فكم يلاقون من الصعاب ويتجشمون من المتاعب توصلنا لانجاز عمل به شئ من الاتقان .

ومن جهة أخرى فكثرة الحوادث والعيوب التى تظهر فى العمل مما يؤدى الى منازعات مستمرة يفصل فيها القضاء كل ذلك يؤخذ أعظم برهان على ما تقدم .

ولكن ليس عمالنا وصناعنا محرومين بطبيعتهم من المهارة والمقدرة — فان عندهم ميل غريزى للصناعة ورثوه عن اجدادهم مما يؤهلهم الى اقتباس دقائق الفن والى العمل به تحت ارشاد رؤساء ماهرين — وهؤلاء يجب علينا الاعتراف بانهم كانوا فى معظم الاحيان لغاية أيامنا هذه على الاقل من الجنس الاوروبى .

وبهذه الطريقة توصل من كان يعهد اليهم من الاوربيين بالبناء الى اقامة المباني الشائقة فى مدننا الكبيرة مما لا يقل لما هو موجود فى أكبر المدن الاوربية — فلكى يتيسر لهذه الفئة الاوربية الاستعانة بالصناع المصريين اضطروا الى

تعليمهم ونجم عن هذا التعليم ما أثبت القدرة والمهارة التي يمكن  
للبناء والصانع المصري أن يصل إليها. وظهرت كفاءة هؤلاء  
العمال واضحة جلية في الفترة التي مضت قبل الحرب العظمى  
حيث كثر عدد العمال المهرة المصريين الذين أصبحوا  
متخصصين في كل ضرب من ضروب البناء سواء كان الفاعل  
البسيط منهم أو النقاش أو المبيض في الزخرفة بالجبس الخ.  
وقد بلغ من أمر هؤلاء الصانع الذين يسهل قيادتهم  
أنهم اذا مارسوا عملهم تحت ارشاد رؤساء فنيين كانوا يقومون  
بإنجاز أدق الاعمال وأعظمها بكل نجاح ولكن لما جاءت  
الحرب العظمى بمهمات وتسييت عنها أزمة البناء التي استمرت  
من سنة ٩١٧ الى سنة ٩٢١/٩٢٢ تشتت هذه النشأة التي  
كونتها خبرة الاساتذة الاوربيين واضطر العاطلون منهم أن  
يولوا وجههم نحو الاعمال الاخرى للحصول على العيش الذي  
ما كانوا يجدونه في مهنة البناء وهكذا اضطر كثير من مهرة  
البنائين الى احتراف مهنة الطهي (الطباخة) وآخرين من  
المبيضين مثلا الى ادارة مشارب قهوة وحانات ومنهم  
من زاول تجارة القطن بما كان لديه متوفرا من النقود —

ولما صادف العمال حظا في اعمالهم الجديدة التي درت عليهم ارباحا وفيرة — عز عليهم العود الى مهنتهم القديمة لما عليها من المشقة وقلة الكسب وفضلوا ما حصلوا عليه من الرفه مع الراحة وقلة الجهد ولما استؤنفت حركة الانشاءات المعمارية شعر الناس بنقص في اليد العاملة ومست الحاجة الى مهرة العمال وذلك لكثره الابنية التي شرع في اقامتها دفعة واحدة وقضت الضرورة باعادة التعليم الصناعى وتكوين نشأة من العمال من جديد فى كل نوع من انواع العمل تقريبا ولكن بكل اسف لم يهتم احد بذلك الا القليل لان الحالة التي وجد فيها صاحب البناء تغيرت تماما عما كانت عليه قبل الحرب فمن جهة اصبح العمال يتطلبون اجورا عالية لقلة عددهم ومن جهة اخرى كانت الضرورة تقضى بسرعة اتمام البناء مراعاة للحالة المالية وتمشيا مع التوسع الاقتصادى المطرد كل ذلك ما يتعارض مع طريقة التعليم الفنى اثناء البناء وهى الطريقة التي تتطلب صدق العزيمة والايضاح التام وتنظيم سير العمل والبطء فيه مع دفع اجور معتدلة كالتى كانت قبل الحرب .

ولهذا السبب لا يجد المفاوض بجانب العدد الصغير من

العمال المتدربين قبل الحرب والذين أصبحوا غير سلسى القياد فضلا عن جشعهم المفرط الاعمالا جديدين احترف اغلبهم المهنة طمعا فى ارتفاع اجورها مع ما هم عليه من الجهل باصول الفن وعدم الدراية وبهذه الحالة فقدت روح العمل وقلت قيمته الفنية واذا اضيف الى ذلك التراخى والكسل الذى يساعد على وجوده مناخ البلاد تدرك ما يلاقىه المقاتل من العقبات التى يجب عليه التغلب عليها اذا ما اراد انجاز اعماله بما يتفق مع اصول الفن والصناعة .

اما المقاتل المستجد الذى لا يرجو من وراء اعماله الا الكسب فهو ملجأ كل هؤلاء العمال الذين نشأوا بعد الحرب فيقومون بالاعمال المستعجلة التى يحتاج عادة اليها وبذلك ينسى فيهم ما انصفوا به من عدم الميل الى الصناعة ويقضى على القليل الذى اكتسبوه من التعليم الصناعى —

### النقص فى التعليم الفنى والتدريب العملى

ان النقص وعدم الكفاءة الفنية لدى عمال البناء عندنا ليس بكل اسف الا احد العلامات الظاهرة التى تدل على

أنحطاط الصناعة في البلاد . ومن جملة الاسباب التي ادت الى هذا الانحطاط الاخذ في الزيادة عدم وجود طريقة للتدريب المنتظم والنقص في التعليم الفني الصحيح وهذان السببان هما بلا شك من اكبر العوامل الاساسية التي عملت على تدهور هذه الصناعة وتفكك اوصالها

ففي اوربا وخصوصا في فرنسا قام علماء الاقتصاد في اواسط القرن التاسع عشر يبحث هذه المسألة فتكلم عنها كثيرا منهم كلفيريه في كتابه الذي الفه سنة ١٨٤٠ تحت عنوان بيان حالة العمال الطبيعية والادوية Villerm: "Tableau de l'Etat Physique et Moral des Ouvriers, 1840

وكذا كوبون من اعضاء مجلس الشيوخ في كتابه الذي وضعه سنة ١٨٤٨ تحت عنوان التعليم الصناعي l'enseignement professionnel 1848 وقد نادوا بالويل لوجود النقص وطلبوا تدخل الحكومة في الأمر ولو أن هذه العوامل المسببة لهذا الفقر الصناعي قد ظهرت للعيان في عصور مختلفة بين كل الأمم ولا يزال يدأب المفكرون في فرنسا للوصول الى حل لهذه المعضلة إلا



أنها في مصر قد استفحلت وعظمت حتى انه في هذا العصر الذي فيه كثر النشاط في الصناعات بأنواعها وزادت المزاحمة فيها نرى بقايا هذه الصناعة عندنا تخطو ببطء عظيم وتذبل تدريجياً لدرجة تكاد تقضى على ما تركه لنا السلف من التقاليد الصناعية فيتعذر نقله الان الى الخلف فضلاء عما أباده التنافس الاقتصادي الحديث. فما صنعنا اليوم الا آلات أن لم تقل دواباً مسخرة لا ينتفع بقوتها وحياتها في أى فائدة فنية

وقد قال الاستاذ أرمنجون Arminjon في كتابه الذى أصدره سنة ١٩١١ تحت عنوان الحالة الاقتصادية والمالية بمصر ما يأتى :

« أن القوة العمومية في هذا الشعب لا يدعو الى الإعجاب العظيم وتظهر هذه القوة جلية من أول نظرة على تلك الاجسام القوية ذات العضلات المنقولة فانظر الى العمال في الورش والحقول فترى كيف أنهم يؤدون أعمالهم المتعبة يومياً مدة اثني عشرة ساعة أو اربعة عشرة ساعة أو أكثر تحت حرارة الشمس المحرقة صيفاً أو داخل معامل السكر ذات

الجو الخائق والحرارة التي لا تطاق وقد أقبلوا على العمل بدون انقطاع سوى فترة يتناولون فيها طعامهم بكل سرعة»  
هذا كل ما عن الاستاذ ارمنجون العظيم ذكره بالاعجاب ولكن هل بين هؤلاء العمال الذين تستغل قوتهم في مثل هذه المشاق من يفهم ما يقوم به وكم منهم من يدفعه حب المهنة الى التحسين والاتقان وكم منهم من يقدر أهمية الواجب الملقى على عاتقه أو مقدار مسئولية الدور الذي يقوم به في تقدم البلاد الاقتصادية

وقد جاء في كتاب الاستاذ جستاف كاس Gustave Kass  
المعنون « الاتجاه الصناعي والتعليم الفني »

“L’Orientation professionnelle  
et l’Apprentissage

هذه العبارة. أن الميل للعمل وتفهم اسرار المهنة يتلاشيان وهذا القول ينطبق على حالة البلاد المصرية أكثر منه انطباقاً على البلاد الفرنسية بل ونزيد عليه قولنا بان الروح الصناعية بمصر تلفظ الآن أنفاسها الأخيرة  
وفي العهد الماضي خصوصاً قبل دخول التشريع في الأمر وقبل وضع أنظمة التعليم الفني كان التدريب قوام

الصناعة وحجرتها الأساسية وقد أثمر هذا التدريب وأنبغ وقت ما كانت الصناعات تعمل فيها طوائف منظمة وبفضل هذا النظام خدم الفن والصناعة عمال ماهرون وبلغت المصنوعات اليدوية اعظم شأوا من الاتقان . ويمكننا القول ان نظام الطوائف للعمال كان آخر ما وصل اليه المجهود الطبيعي وبموجبه ينقسم العمال الى معلمين ثم يليهم المساعدون أو الصناع ثم الصبيان الذين تحت التدريب . وكان للمعلم وحده الحق في فتح محل (دكان) يمارس فيه مهنته بكل حرية وكانت الطائفة تتكون من مجموع المعلمين من حرفة واحدة وعلى رأسها لجنة منتخبة من بينهم مهنتها الرقابة وكانت هذه الرقابة دقيقة وقاسية جداً على رجال الطائفة وأحياناً جائرة ولا يصبح الصبي صانعاً عادياً الا اذا ادى امتحاناً صعباً يثبت فيه حصوله على معلومات كافية في المهنة . كذلك الصانع لكي يرقى الى درجة معلم (اوسطى) كان عليه أن يقدم عملاً نفيساً الى اللجنة ليرهن به على تفوقه واللجنة وحدها حق تقدير ذلك العمل فتحكم بموجبه اما بقبول الصانع ضمن طائفة المعلمين او برفضه .

وكان الصانع والصبيان يشتغلون تحت اشراف معلمهم وروح الوفاق سائدة بينهم في معظم الأحيان وكان على المعلم ازاء رؤسياه واجبات حددتها قوانين صارمة نصت عليها أنظمة الطائفة . فالصبيان الذين هم تحت التدريب لم يكن مسموحاً لكل معلم أن يقبل طرفه منهم الا عدداً معلوماً حسب احتياجات المهنة .

ومن جهة أخرى كان على المعلم أن يعامل صبيانه كما يعامل الوالد ولده وعليه أن يقوم بتعليمهم الحرفة وأن يرشدهم بكل دقة الى أسرارها طبقاً لأحكام القواعد التي وضعتها الطائفة .

ويرجع تاريخ وجود طوائف الصانع في القطر المصري

الى عهد قديم . وقد ذكر المسيو ماسبيرو Mr Maspero في كتابه المسمى تاريخ أمم الشرق "L'Histoire des Peuples de l'Orient"

« ان الصانع الذين هم من حرفة واحدة عند قدماء المصريين كانوا يقيمون في حى واحد تحت اشراف رئيس منهم أو جملة رؤساء وكانت مهنة الرئيس السهر على مصالح الطائفة الفنية وينوب عنها أمام السلطات المحلية »

كذلك الاستاذ جرمان مارتان Germain Martin فقد

ذكر في كتابه المسمى (أسواق القاهرة والحرف الصغيرة  
الأهلية) "Les Bazaars du Caire et les  
petits métiers arabes" نقلا عن مؤرخي  
العرب الذين دونوا تاريخ فتوحات العرب في شمال افريقية -  
ان أول ما يهتم به الفاتحون كان تنظيم الحرف حتى أنه في سنة ٧٧٧م  
أنشأ يازب بن الخاتم حاكم أفريقية أسواق القيروان (ببلاد  
تونس) وأفرد لكل حرفة سوقا خاصة بها . وكانت الحرف  
خاضعة لما يسمونه (الحسبة) وهو نوع من نظام الشرطة البلدية  
والحسبة على ما جاء في مقدمة ابن خلدون وعلى ما جاء في كتاب  
خطي قديم لم يعرف اسم مؤلفه عثر عليه سعادة أحمد زكي  
باشا كانت عبارة عن نظام مأخوذ من الأحكام الشرعية وبموجبه  
كان أمر مراقبة الحرف يسير بحسب ما ورد في القرآن الشريف  
« أن الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى »  
« وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون »  
ولذا كان تطبيق هذه الأحكام موكولا في أول الأمر  
الى رجال الشرع ثم بعد ذلك أى حوالى القرن الثانى عشر  
عهد فى ذلك الى موظف أطلق عليه اسم «المحتسب» ينتخب  
عادة من بين الرجال المشهورين بالتقوى والتجرد عن الهوى

فوق تضلعه في الفقه والأحكام الشرعية وقد قال الأستاذ جرمان مارتان أن وظيفة المحتسب هذه كانت تشبه وظيفة مدير الشرطة في مدينة باريز في عهد الملكية القديمة وقد ورد في كتابه عن هذا الموضوع ما نصه

من المفيد أن تقارن بين وظيفة المحتسب في القاهرة ووظيفة مدير الشرطة التي كانت موجودة في عهد الملكية القديمة بمدينة باريز . اذ نجد في كتاب دلمار Delmar الذي تكلم فيه من الشرطة فصولا ضافية تشبه تماما ما جاء في كتاب الحسبة سالف الذكر . كل ذلك يجيز لنا ان نؤكد أن نظام الحرف متشابه تشابها كلياً في الغرب والشرق — ثم استطرد المؤلف فقال « ان أهم وظيفة في دائرة التنظيم الصناعي في بلاد الشرق كانت مشتقة من احكام الشريعة الغراء لما بينهما وبين التعامل الاقتصادي بين الافراد من الروابط والصلات المتينة وهذه الوظيفة معروفة من قديم الزمان في البلاد الاسلامية ويحق لنا ان نفرض بانها من عهد انشاء الاسواق العديدة في القاهرة اضطر الخليفة الى تنظيم هيئة الشرطة التي كانت مهمتها مراقبة هذه الاسواق حتى ان السائح

الفارس المدعو نصيرى حزان الذى قدم الى مصر حوالى عام سنة ١٠٤٠ م قرر انه شاهد بمصر سوقا حول جامع عمرو حيث اعجب بصناعة الخزف الدقيقة والى التى كانت شفاقة لدرجة ان يرى المرء ظل اليد من ورائها . كذلك ذكر النقيزى وجود سوق عظيمة حول جامع عمرو تحوى ما يقرب من الاثنى عشر الف حانوت ومن المحتمل جدا ان المهن منذ انشاء هذه السوق كانت خاضعة لرئيس كانت تقبل احكامه بكل رضا وذلك لصدور هذه الاحكام باسم الدين .

وعلى ذلك كان يوجد بمصر على الاقل منذ القرن الحادى عشر نظام صناعى متين خاضع لسلطة رئيس واحد يدعى شيخ المشايخ . وقد قال الامتاذ جرمان بهذه المناسبة فى كتابه ( الاسواق فى القاهرة ) . كانت مهمة صاحب هذه الوظيفة البحث عن الغش وكان يعاقب المذنبين أما بالتأنيب أو بالقصاص كل بحسب ما يستحق واليه وحده يرجع الامر المطلق فى اصلاح الشوارع والطرق واتخاذ التدابير الصحية الواقية ومراقبة المعاملة بالامانة فى الكيل والميزان وحسن العمل فى الصناعات المختلفة والفصل فى المنازعات بين المعلمين والصناع

وكانت تمتد سلطته على معلى المدارس وخدمة المساجد والخطباء والاطباء والقابلات وعلى كل ما له علاقة بحفظ الاداب العامة كالبلغايا الخ .

وفوق ذلك فقد كان لكل حرفة شيخ ينتخبونه افرادها بكل حرية كما كان لكل حرفة عوائد وقوانين خاصة يضعها كبار اهل المهنة . وبهذه الطريقة كان نظام الصناعات تابعا لادارة مركزية وكانت كل صناعة مستقلة بامورها الداخلية عن الصناعات الاخرى فيما يتعلق بنظمها وشؤونها وكان الترتيب الداخلى لكل حرفة او صناعة يشمل ماسلف ذكره — اى المعلم فالصانع فالصبي — وكان على الفرد منهم ان يقدم عملا متقنا حتى يتسنى له الترقية الى درجة اعلى وكان امر الترقى ينطق به شيخ المشايخ فى احتفال مهيب ذى طقوس مرتبة ترتيبا دقيقا فبعد ان تقرر اللجنة المشكلة من رؤساء الصناعة استحقاق العامل للترقية يخاطب شيخ المشايخ فى المجمع بذلك ويقوم باسداء جميل النصيح الى الصانع المترقى حاثا اياه على حسن السلوك والصدق فى المعاملة والتفنى والاتقان فى العمل . كما قال الاستاذ مارتان ومثل هذا الصانع كان لا بد



وان يكون حائزا للصفات الادبية والمؤهلات الفنية مما كان  
اكبر عامل في مآثره من الدقة والابداع والكمال في  
الاعمال الصناعية في تلك الايام

وانه لهذا السبب بعينه بلغت الروح الصناعية مبلغا  
عظيما كذلك بلغ الميل للفن الى اعظم درجة في اتقان الصناعة  
في اول العهد بها ويرجع الفضل في ذلك الى قوة الايمان  
والشدة في تطبيق الاحكام الدينية مما أدى الى تفوق الصناعة  
في الشرق اكثر منه في الغرب

وأن وجود المشابهة في ترتيب الحفلات عند طوائف  
الصناع في بلاد الشرق مع مثيلاتها عند طوائف الصناع في  
الغرب حمل بعض العلماء على البحث في بلاد المشرق وراء  
أصل نشأة هذه الطوائف الصناعية وقد قال الاستاذ جرمان  
مارتان في كتابه السالف الذكر ما يأتي:

« في الاحتفال الذي أتينا على وصفه عند طائفة الصناع  
الشرقيين يبدأ بالتحية أولا ويلى ذلك الباس الصانع الشرقي  
حللا وشارات تشابه كثيرا ما كان يحصل في الاحتفال بترقية  
صانع في أوروبا فعندما كان يحتفل بقبول صبيان المعلم يفتقوب

مثلا كان يبدأ بتحية الحاضرين وبعد اهداء الصانع وشاح الترقية ترفع تلك الشارة على طرف عصا حيث تكون بمثابة علم للصانع وقد قرر المؤرخون وجود هذه العادة ولكنهم لم يهتدوا الى أصلها ولكن الايجوز أن يكون ذلك منقولا عن العوائد التي كانت متبعة عند المصريين والتي اقتبسها عنهم الصليبيون حوالى القرن الثالث عشر »

وفى القرن التاسع عشر كان يطلق على هذه الجمعيات بعصر اسم الطوائف أو الأصناف وكانت على علاقة كبيرة مع حكومة البلاد التي كانت تمد يد المساعدة الى شيخ الطائفة عند اللزوم وهذا الشيخ كان يحيط بالحكومة علما بمقدار كسب رجال طائفته فتقدر الحكومة قيمة الضريبة التي كانت تحصل منهم ولا يمكننا اطالة الشرح فى هذا الموضوع فى هذه المذكرة التي لا يقصد منها سوى لفت النظر الى بعض النقص فى نظام التليم الصناعى عندنا ونكتفى بإيراد القواعد الآتية التي أقرتها النظم الطائفية مع ما أقرتها من القواعد .

أولا - تحميم التدريب الصناعى

ثانياً - تنظيم هذا التدريب تحت رقابة دقيقة

ثالثاً - إيجاد روح حب المهنة الذي يترتب عليه التفوق  
المبنى على تنافس طمعاً في الحصول تدريجياً على أعلا درجات  
الهيئة الطائفية لتقديم الصانع عملاً جليلاً يرفع شأنه

وبهذه الصفة لم يكن الصبي الذي تحت التمرين خادماً  
في مكان العمل أو مكلفاً بتأدية الاعمال الحقةرة التي لاعلاقة  
لها بالصناعة التي يتخصص فيها بل كان الصبي معتبراً لأنه  
سيكون يوماً ما من رجال المهنة فيقدم على ارتشاف أصول  
الصناعة بكل رغبة وشوق وصبر وجد مدفوعاً الى ذلك  
لطمحه في الوصول الى درجة معلم وهنا يظهر لنا جلياً صفات  
العمال الذين كانت هذه نشأتهم وهذه يبتثهم والى هؤلاء يرجع  
الفضل فيما تركوه لنا من جليل الآثار الصناعية التي مازالت  
الى عصرنا هذا موضع الاكبار والاعجاب ولكن للأسف  
لم يخل هذا النظام من عيوب وتقص وظالما كان سبباً في  
وقوع الحيف والظلم والتضييق على الحرية الشخصية في  
أمر الصناعة في إبان عظمتها ومجدها لكل ذلك لم تقو هذه

الطوائف على مقاومة نسيم الحرية الذى هب حوالى النصف  
الثانى من القرن الثامن عشر حيث ألغيت الطوائف فى  
فرنسا لقرار الجمعية الوطنية الصادر يوم ٢ مارس سنة ١٧٩١  
أما فى مصر فقد نشأت شملها تدريجياً للأسباب عينها وعاش  
ما بقى منها فى كل وهن وضعف مدة القرن التاسع عشر الى  
أن ألغيت نهائياً بالامر العالى الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩  
وبمقتضاه أبيع احترام المهن لمن يشاء

( انظر مؤلف محمد سلطان تحت عنوان مسألة التدريب  
الصناعى فى مصر وبالغاء الطوائف الصناعية قتل التدريب  
الصناعى بل وطعنت الصناعة الاهلية طعنة قاضية وقد قال  
الاستاذ <sup>Gustave</sup> <sub>Kass</sub> ( جوستاف كاس ) فى كتابه السالف الذكر  
الاتجاه الصناعى والتعليم الفنى ما يأتى : —

«عندما ألغيت كل الاتفاقات الخاصة بالتدريب الصناعى—  
ولما اصبح الصبي الذى تحت التدريب بدون حماية . ولما لم  
يبق ما يزرع المعلمين ويضعهم عند حد هم ظهرت عيوب اخرى  
ومظالم جديدة اذ اصبح المعلمون ( الاسطوات ) يستغلون  
الصبيان لا بعد حد مستطاع وفقد الصبي شيئاً فشيئاً ما كان

يتمتع به من العاملة الحسنة فضاعت الثقة تدريجاً ولم يعديهم المعلمون بتعليم الصبيان كما ان هؤلاء فترت عزائمهم وقلت رغبتهم في تلقى اصول الصناعة . »

اما في فرنسا فنذ صدور قانون ٢ مارس سنة ١٨٩١ عظم الاهتمام بالحالة الجديدة التي اصابها الصناعة من ضعف اليد العاملة واجتهد المشرع الفرنسى في ايجاد ما يسد الفراغ الذى احدثه الغاء النظام الطائفى فصدرت قوانين جديدة منها قانون (٢٢ جرمينال) من شهور الثورة الفرنسية من السنة الحادية عشر من الثورة الموافق ١٨٠٤ م وبمقتضى هذا القانون اعطى الحق للقاضى بفسخ عقود التدريب الصناعى فى بعض الاحيان . وقانون ٢٢ مارس سنة ١٨٤١ الخاص بتشغيل الاولاد (الصبيان) فى معامل النسيج وقانون ٤ مارس سنة ١٨٥١ الخاص بمقود التدريب الصناعى وقانون ٢ نوفمبر سنة ١٨٩٢ عن تنظيم تشغيل الصبيان فى مختلف المهن وقانون ٢ مارس سنة ١٩٠٠ الخاص بحماية النساء والبنات القاصرات المشتغلات فى المعامل كذلك الصبيان وغير ذلك كثير من القوانين واللوائح التى صدرت فى هذا الصدد .

ولكن كما ثبت من التحقيقات العديدة التي اجريت  
وباعتراف جميع علماء الاقتصاد ظهر ان تدخل المشرع في  
شئون الصناعة في حالات معينة بدون برنامج وبدون نظام  
عام لم يأت بالغرض المطلوب بل ظهر انه غير مجد وعديم الفائدة.  
وعلى ذلك قام المجلس العالى لشئون العمال بعمل تحقيقات  
دقيقة سنة ١٩٠١ اسفرت عن نتائج لخصها المسيو *Astier*  
والمسيو *Cuminal* في كتابهما "l'enseignement  
technique, industriel et commercial en France et  
à l'Etranger"  
(التعليم الفنى والصناعى والتجارى فى فرنسا وفى الخارج)  
فما يأتى :

« هذه أمور اخرى تحققنا انها لا تبعث على الاطمئنان.  
فإذا كان تدريب الصبيان لا يزال متبعاً فى اغلب الحرف فانه  
يوجد حرف اخرى لا يعتنى بتدريب احد فيها بل يجتارون  
فيها الصناع من العمال الذين التحقوا بها كمساعدين . ويختلف  
مدة التدريب كثيراً . ففى بعض الحرف يكتفى بتدريب مدة  
سنة شهور بينما فى البعض الاخر يستمر التدريب مدة خمس  
سنوات . وقد تحقق لثلاثة ارباع نقابات الصناع كما اعترف

ثلاث نقابات اصحاب العمل بان الصبي الذي تحت التدريب لا يقوم بتأدية عمل نافع وان عددهو لاء الصبيان يختلف عددهم كثيرا بحسب نوع البيئة . اذ يقولون في بعضها حيث تجد صبيا واحدا مقابل عشرة صنّاع بينما في بعض المهن الاخرى يزيد عدد الصبيان عن الحاجة اذ يبلغ عدد الصبيان خمسة مقابل عشرة من الصناع وفي هذا من الخطر على الصناعة ما لا يخفى — فالغاء طريقة التدريب كان شرا ويلا على كثير من الصناعات التي ضعف شأنها واضمحلت وقد كان ذلك رأى الاغلبية ولم يخالفها سوى اصحاب خمسة ييوتات صناعية واخيرا تقرر بثلي الاراء وجود انحطاط في التدريب الصناعي فمن جهة لوجود نظام سيء في تدريب الصبيان الذين يشتغلون بمعقود مبرمة ومن جهة اخرى الافتقار الكلي أو الجزئي في التعليم الصناعي فالصبيان الذين يشتغلون بدون عقوداً ومعقود عن اجر لمدة معينة هذا ملخص الاراء الاستشارية العامة التي جمعت في هذا الموضوع ومع ذلك فانها تؤيد الملاحظات التي سبق الكلام عنها « وفي مصر لم يكن انحلال الطوائف الصناعية اقل وبالا على الصناعة منه في الغرب . وقد ظلت الصناعة

عندنا تتخبط على غير هدى. اذ حرمت من مساعدة الحكومة  
كما حرمت من حماية المشرع. اضعف الى ذلك عدم اهتمام الشعب  
بها وانعدام روح التشجيع من الامة ذات المبادئ المتأخرة  
التي اخذت تتمسك كل ما هو من صنع اوروبا وذلك راجع  
لافتقارنا الى التعليم الابتدائي بينما هذا التعليم اجبارى في فرنسا  
ولهذا السبب سطت المصنوعات الاوربية على بلادنا فبادت  
الصناعة الوطنية .

فالتدريب الصناعى للصبيان الذى عليه قوام الصناعة  
تحول عندنا الى نوع من الرق والاستبعاد (وهذا ما نجد الان  
يبلدنا بل ما نخجل من ذكره) قد أصبح الصبي الذى تحت  
التمرين خادما للمعلم يقوم بقضاء حاجاته وحمل الالات وكنس  
ورش محل الصناعة وبالاختصار أصبح الصبي مستخدم بدل  
حيوان . فمنهم من يشغل الصبي فى ادارة عجلة مدة عشر  
ساعات فى النهار فى محل لا يصلح ان يكون اسطبل . الى غير  
ذلك كثير ما يتنافى مع صالح المهنة وصحة ابناء الامة ومستقبلها  
ادبيا وماديا .

ولذا بعد أن كانت مصر أكبر مركز صناعى فى الشرق



اصبحت اليوم بسبب هذا الاضمحلال غنية بالفعللة وخالية  
من الصناعات ولذا مست الحاجة الى الالتجاء للصناعات الاجانب  
لان صناعتنا لم تفقد فقط تقاليدھا الفنية الجميلة الماضية بل  
لم تستفد ايضا شيئا من تقدم العلم الحديث ويظهر لك جليا  
بالاطلاع على ارقام صادراتنا ووارداتنا في احصائية سنة ١٩٢٥  
اذا نظرنا الى البند الخاص بالاحجار الجيرية واصناف الزجاج  
والاواني الخزفية ما كان لمصر فيها شهرة عظيمة في العصور  
الماضية نجد ان قيمة ماورد لنا من هذه المواد قد بلغت  
١٦٣٧٩٢٨ جنيه بينما لم يصدر منها الا ما قيمته ٥٩٤٥ جنيه

وهذه هي اليوم الحالة التي وصلت اليها الصناعة الأهلية  
على العموم ببلدنا وإلى مثل هذا الضعف قد وصلت صناعة  
البناء على الخصوص ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الأضرار  
الجسيمة مما يؤثر كثيرًا في مركز البلاد الاقتصادي والاجتماعي  
كما يؤثر في مستقبل الأمة عامة — ولا يجمل بنا التوسع  
في وصف النتائج التي تنجم عن هذا التدهور الصناعي الا اذا  
خرجنا عما رسمناه لأنفسنا من البحث في موضوع هذه المذكرة  
حيث لا نقصد فيه الا البحث فقط عن تأثير هذا النظام في اليد

العاملة في صناعة البناء فعمدنا لذلك الى ايضاح ما كانت عليه تلك النظم الصناعية وأسباب تدهورها فيما سبق من الكلام حتى تتمكن بذلك من الوقوف على مواطن الضعف وعلى مايجب العمل به لإحياء هذه الصناعة وانعاشها. ونكون بذلك قد أرشدنا الى أحسن علاج ينقذ هذه الصناعة من سقطتها ويرفع عنها ما وضعت فيه من اغلال .

### التدريب الصناعي والتعليم الفني

قد ذكرت فيما سبق أن التحقيقات التي قام بها المجلس العالي الصناعي بفرنسا أسفرت عن أن إلغاء التدريب الصناعي كان العامل الأكبر في تدهور الصناعة وثبت ذلك في أوقات مختلفة في كل بلاد الغرب . أما في مصر ولو أنه لم تعمل عنها مباحث في هذا الصدد إلا أن علماء الاقتصاد الأجانب الذين عاشوا بين ظهرانينا في هذه الأيام قد توغلوا بأبحاثهم الى تقرير نفس النتيجة فنددوا بالخطر الذي يهدد كياننا الاقتصادي من جراء هذا الإلغاء فكتب الميسورينيه مونييه الذي كان أستاذاً للحقوق في الكلية الملكية بمصر ، مقالا في

مجلة ( مصر في العصر الحديث l'Egypte Contemporaine.  
في عددها الصادر في شهر مايو سنة ٩١٢ ما يأتى : —

« ان في إعادة التدريب الصناعى في مصر إحياء للصناعة  
المحلية ويساعد على تعدد الصناعات التى تحتاج إليها البلاد .  
فالاعتصار على صناعة واحدة في بلد مما لا يساعد على رفاهيتها  
فتخصيص فرد في مهنة أمر يحمده عليه ولكن اقتصار أمة  
بإسرها على صناعة واحدة تقص فاضح ومما لا يدعو الى  
الاطمئنان واطرار الحالة فثلا اذا أصيب محصول القطن في  
مصر ضاعت ثروة البلاد وقد سبق أن قال كونديلاك « ان  
الشعب الذى يبنى الوصول الى الآراء عليه أن يشتغل في  
كل أنواع الصناعات بدون أن يوجه اهتماما خاصا الى نوع  
واحد » فالواجب يحتم إذن على أهالى البلاد أن يبحثوا دائما  
عن منابع وموارد جديدة للثروة فيعملوا برأى المستر  
Frederic Leit الذى أوصى بسن دستور اقتصادى متنوع المواضيع « ومما  
لا ريب فيه أن إعادة التدريب الصناعى لا يكفى وحده  
لانعاش ثروة البلاد ولكنه يساعد على الاقل للوصول الى  
ذلك وهما نحن اليوم قد تحقق لدينا ما تنبأ به المسيو  
Maunier

فبينما نرى الافراد والحكومات في فرنسا وكل أوروبا في  
أواخر القرن الثامن عشر مهتمة اهتماما كلياً بتنظيم التدريب  
الفنى ووضع نظام للعمل والتعليم الصناعى والابتدائى مداواة  
للحالة التى أصبحت عليها الصناعة هناك . نرى أولى الشأن فى  
بلادنا قد اقتصروا على ايجاد مدارس فنية وصناعية أنشئوها  
فى آخر لحظة درأ لتلك الحالة . والحقيقة انه بجانب مدرسة  
الهندسة الملكية ومدرسة الصنائع التى أنشئت ببولاق وهما  
المدرستان اللتان أريد بهما تخرج مهندسين ومعلمين (اسطوانات)  
فانه لغاية سنة ١٨٨٩ لم يهتم أحد فى هذه البلاد بهذا الامر  
الحيوى — وذلك اذا استثنينا مدرسة صناعية تجارية أسستها  
البعثة الاميركية بمدينة الاسكندرية سنة ١٨٥٦ والتى لم تكن  
على شىء من الاهمية . ولم تقم الحكومة ولا المشرع ولا  
الافراد بانشاء معاهد أو باصدار قوانين لهذا الشأن وفى سنة  
١٨٨٩ ابتدأت الحكومة بالاهتمام بالأمر فأنشأت وهى مترددة  
مدرسة المنصورة الصناعية وهذا كل ما فعلته لغاية سنة ١٩٠٢  
ولكن هذا الامر لم يطل فما جاءت سنة ١٩٠٣ حتى أفاقت  
الحكومة عن سباتها الطويل العميق وأنشأت الورش

الاميرية بيولاق Govt. Model Workshops. كذلك انشأ صاحب السعادة محمود سليمان باشا مدرسة صناعية بابي تيج سنة ٩٠٤ وما جاءت سنة ٩٠٦ حتى قامت الحركة على قدم وساق فاشترك الافراد مع الحكومة في تعميم المدارس الصناعية في القطر كله وأول من أفتتح هذه الحركة المباركة جمعية العروة الوثقى التي أنشأت سنة ٩٠٦ مدرستها الصناعية الكبرى باسكندرية وحذت حذوها الجمعية الخيرية القبطية فأنشأت في بحر السنة نفسها مدرسة التوفيق الصناعية في القاهرة كذلك أنشأت هذه الجمعية المدرسة الصناعية الكبرى بيولاق سنة ٩٠٩ — فانتشر بذلك التعليم الصناعى بواسطة هذه المدارس ولما اشتدت الرغبة في التعليم الصناعى وفي نشر العلوم على الاطلاق طلبت مجالس المديريات من الحكومة تخويلها السلطة الكافية لنشر التعليم وترويجه في داخلية البلاد فمنحتها الحكومة هذا الحق وأجازت لها بقانون ٢٢ صادر سنة ٩٠٩ صرف جزء لهذا الغرض من الرسوم الاضافية التي كانت مخصصة للمنافع العمومية والتي تبلغ ٥٪ من مجموع الضرائب العقارية في جميع مديريات القطر ما عدا القيوم فهي ٦٪.

من مجموع الضرائب فبلغ مجموع المتحصل سنوياً نحو ٢٥٥٠٠٠ جنية فإذا ما أضيف إلى هذا المبلغ ما يتحصل من الإيرادات الأخرى المتنوعة بالمديريات وما يتبقى من الوفرة سنوياً فإن مجموع المتحصل بلغ سنة ١٩١٦/١٩١٧ ٦٦٠٠٠٠ جنية صرف منه على التعليم ٥٨٠٠٠٠ جنية -- وبلغ بذلك عدد المدارس الصناعية التي أنشئت لغاية سنة ١٩٢٣ (وذلك عدا الكتائب والمدارس الابتدائية والثانوية التي أنشئت سنة ١٩٠٩ كذلك خلاف مدارس الزراعة وحقول التجارب الزراعية) نحواً من واحد وعشرين مدرسة أربع منها بسوهاج وقنا واسوان ومدرسة واحدة في كل من الفيوم، دمنهور، طوخ، بني سويف، وخمسة بمديرية الشرقية ومدرسة واحدة في كل من طنطا، المحلة، بنها، المنيا، أسيوط، الأقصر . نجع حمادى . اسوان . وليس التعليم في هذه المدارس مجانياً فقط بل يعطى الطالب فيها بعد مرور ستة أشهر دراسية مرتباً صغيراً يختلف في كل مدرسة حسب قوانينها — ويشترط في قبول الطالب أن يكون منه ثلاث عشرة سنة وأن يجيد القراءة والكتابة على الأقل ولا يقبل الطالب إلا إذا كشف

عليه طيباً وتقررت لياقته صحياً . وتشرف وزارة المعارف العمومية على هذه المدارس كذلك اعداد برامجها الدراسية وقوانينها الداخلية من اختصاص هذه الوزارة وهى تنظر أيضاً فى كل ما يتعلق بأمورها من صحة وخلاقه — وعند مساس الحاجة تساعد الوزارة هذه المدارس بأعانات مالية وتقدم الاثاث الذى يلزمها اذا اقتضى الحال .

ولما رأت الوزارة ازدياد عدد المدارس الصناعية اضطرت سنة ١٩٠٧ الى انشاء قسم خاص فيها اسمته قسم التعليم الزراعى والصناعى والتجارى وهو المسمى الآن ( القسم الثنى للتعليم التجارى والصناعى ) وجعلت مهمة هذا القسم الاشراف على هذه المدارس فأنشأ هذا القسم مدرسة صناعية باسيوط اطلق عليها اسم ( ورش أسىوط الاميرية ) وأنشأ أيضاً مدرسة الحرف ببور سعيد كذلك مدرسة التجارة والحاسبة بالقاهرة وأصبحت كل المدارس الصناعية التى أنشأتها مجالس المديرىات والمدارس التجارية والصناعية الاخرى التى أنشأتها الجمعيات الخيرية أو الافراد خاضعة لرقابة هذا القسم مادامت هذه المدارس تتقاضى مساعدة مالية من الحكومة .

وقد نص الديكريتو رقم ١٧٣٧ الصادر في ١٠ مايو سنة ٩١٣ على منح الجمعيات التي تدير مثل هذه المدارس او التي ترغب في إنشاء مدارس اعانة مالية سنوية قد تصل لكل جمعية الى الف جنيه مصرى وعلاوة على ما تقدم فقد انيط بالقسم الفنى الصناعى المذكور بدرس كل ما يحتاج اليه مختلف الصناعات فى كل اقليم القطر توصلا لنشر التعليم الصناعى كذلك عليه تجهيز برامج التعليم وشروطه التى تلائم حالة الاقليم وتناسب مع حاجياته . هذا هو كل ما اتخذ من التدابير لسد الفراغ الذى حدث من جراء الغاء التدريب الصناعى الطائفى والذى سبب اضحلال الصناعة .

وانه بعد مضي نحو قرن فى الاهمال والتراخى — اكتفى اولو الامر بفتح مدارس للتعليم الصناعى عوضاً عن ذلك النظام الذى اتبع منذ القرن الحدى عشر الى القرن الثامن عشر والذى قامت عليه فيما مضى اسس صناعتنا القديمة فكأنما بأولى الأمر يعمدون بهذه الكيفية الى تهيئة مستقبل صناعى جديد . ولكن بينما نراهم مجدين فى تعليم صناع المستقبل تتساءل عما يحل بصناعتنا فى الوقت الحاضر — وما اتخذ



من التداير في الصناعة لايجاد ما يشتغل فيه صناعنا  
الجدد الذين نقوم باعدادهم بل ماهى نسبة عدد الصناع  
المتخرجين من المدارس وما هو مركز العمال الذين لم  
يساعدوا الحظ في الالتحاق بمثل هذه المدارس والذين  
عليهم مدار قوام الصناعة في الوقت الحاضر ولترجع الى  
الصانع المتخرج من المدرسة فعلى اية حالة يجد الصناعة وبأى  
شروط يمكنه ممارسة مهنته لتطبيق التعاليم الفنية الجميلة التى  
تلقنها فى المدرسة وأنى له الحصول على المعدات والالات  
المتقنة الحديثة الطراز التى كان يستعملها بالمدرسة . ان صرف  
مثل هذه المبالغ الجسيمة فى هذا التعليم قد يكون عديم الفائدة  
فان مثل هذا الصانع لن يتسنى له الاحتفاظ بالقواعد التى  
تعلمها فى المدرسة اذ يجد نفسه مضطرا للسير حسب قواعد  
العمل المتبعة فى صناعة عجوز انهكها البطء والتوانى عليها  
الاهمال

ومع كل ذلك هل عدد الصناع المتخرجين من المدارس  
كاف بالنسبة لعدد العمال والصبيان الذين كوتهم الصناعة  
القديمة حتى يمكننا ان نأمل تحسين الصناعة والسير معنا الى

الامام على ايدي هؤلاء الاساتذة الجدد . وهل عدد هؤلاء المتخرجين يفي في كل صناعة من الصناعات بحاجة الصناعة وزيادة انتشارها في البلاد واخيرا ما الذي اتخذ لحماية هؤلاء العمال من المظالم التي كانت سببا في تدهور الصناعة فيما مضى وما الذي عمل لكي يضمن لهؤلاء العمال عيشة رغدة هنيئة تتناسب مع لوازم الحالة الصحية والاجتماعية الحديثة . انه لم يحصل شيء من ذلك وعلى عكس ما حصل في اوربا — فانه بدلا من العمل على اتقاذ ماتبقى لدينا من الصناعة بايجاد نظام وعمل قوانين ولوائح مستمدة من روح الصناعة فان الحكومة تظهر كأنما ترغب في هدم الماضي بكل ما فيه من التقاليد الحميدة اذ عمدت على ابداله بنظم حديثة — أما المشرع في مصر فقد استند على نشاط وزارة المعارف وحدها — ولم يقم بدوره بشيء مهم بل لم يظهر ادنى اهتمام بمسألة حيوية كهذه طالما شغلت بال كبار المشرعين في اوربا وكل ما عمله المشرع ان هو إلا اصدار قانون ٤ يوليو سنة ١٩٠٩ الخاص بتشغيل الاولاد في معامل الحليج . وعلى ذلك فالتشريع لدينا لا يقوم بحماية العمال . فماذا يكون رجاؤنا من وراء حالة كهذه واى أمل امامنا

في نهضة صناعتنا وماذا يكون مستقبل الصناعة عندنا اذا اكتفينا بذلك .

انا نجد الرد على هذه الاسئلة فيما كتبه المستر سدني ويلز مدير ادارة التعليم الصناعى بوزارة المعارف في شهر مايو سنة ١٩١١ ونقله عنه محمد سلطان في كتابه الذى عنوانه (التدريب الصناعى فى مصر) حيث جاء ما يأتى : « ان القول بزيادة عدد المدارس الصناعية عن اللزوم فى القطر المصرى قول هراء اذ يوجد فى البلاد ما ينفى عن ٢٦٦٠٠٠ صانع وفى هذا العدد وحده ما يكفى الرد على هذا النقص . فالاثنى عشر مدرسة التى انشئت لغاية الان لا تخرج اكثر من خمسمائة صانع سنويا هذا اذا بلغ التعليم منتهاه — وهذا العدد الضئيل لا يكفى لسد الفراغ الذى يحصل سنويا فى عمال البلاد . فاذا اخذنا متوسط الوفيات منهم بنسبة ٤٠ فى الالف يكون عدد المتوفين منهم سنويا نحو ١٠٦٤٠ صانع بينما لا يسد المتخرجين من المدارس سنويا الا ن جزءا من عشرين من المحلات الخالية . وعلاوة على ما تقدم يمكننا التثبت من ميول الشعب نحو هذا التعليم اذا

علمنا أنه عند فتح الاربعة مدارس الصناعية التي أنشئت حديثاً تقدم الى هذه المدارس القين طلب التحاق ينال يوجد من المحلات بها الا اربعمائة محل فقط .

فما أفصح هذا البيان الذى ينطق بمعجز هذه المدارس عن إيفاء حاجة البلاد من حيث اتقاذ الصناعة واحياها وهذه الارقام التى ذكرها المستر سدننى ويلز هي عن سنة ١٩١٣ وقت ما كان عدد المدارس لا يتجاوز الاثنى عشر أما الآن فليست الحالة أحسن مما كانت عليه في ذلك الوقت . فاذا فرضنا أن عدد الصناع المتخرجين من المدارس تضاعف وأن عدد الصناع بالبلاد بقي كما هو عليه . فان المدارس لا تخرج سنوياً الا نحو عشر الصناع اللازمين لسد الفراغ في الصناعة أو ما يعادل أربعة في المائة من مجموع العمال الموجودين وهكذا أصبح نحو تسعين في المائة من العمال المشتغلين بالبلاد بلا عضد في تلك الحسالة السيئة التى نشأت من جراء الغاء التدريب الصناعى — عدا ذلك فانه في الاثنى عشر الذى قدمت ازاء اربعمائة محل بالمدارس لهو أعظم دليل على ما يحتاج الشبيبة من الميل الى ترقى الفنون والصناعة والى وجود الرغبة في

التفوق فيها ومن جهة أخرى الى ما يدفع هذه الشيبة الى تعليم الحرف والصنائع خارجا عن دائرة الصناعة نفسها حيث يقاسون مرارة العيش ولا يجدون ما يشبع أطماعهم الفنية فلا كثار من المدارس لا يكفى وحده لمداواة هذه الحالة . فهذه العائلات الفقيرة السكثيرة . كيف يتيسر اجبارها على ترك أبنائهم في المدارس لغاية سن السابعة عشر أو الثامنة عشر بينما هي تنتظر مساعدتهم قبل تلك السنة . أضف الى ذلك أنه غير ممكن جعل التعليم الصناعى الزامى قبل أن يكون التعليم الابتدائى الزامياً ومجانياً ما دام أنه يشترط في كل الذين يلحقون بالمدارس الصناعية أن يعرفوا الكتابة والقراءة على الاقل - ومع كل فرغم مما يبذله الافراد والجمعيات ومجالس المديریات من الهمة والمجهود فان انشاء هذه المدارس وصيانتها مما يكبد خزانة الدولة حملا باهظا لا يتناسب مع الفائدة التى ينتظر الحصول عليها من وراء هذه المدارس .

وقد تحقق من زمن بعيد في أوربا كلها وخاصة في

فرنسا وكتب عنه المسيو دانييل ماسيه Mr. Daniel Massé

والمسيو بوفيه لايبير Mr. Bovier Lapierre في كتابه  
للمسمى درس في التشريع خاص بالعمال واتخاذ الاحتياطات  
لمستقبلهم "Cours de Législation du Travail  
et Prévoyance Sociale" ما يأتي :

« هل أتى تنظيم التعليم الفني بنتائج مرضية فيما يختص  
بتكوين طبقة العمال والمعلمين أي ( الأسطوات ) في بلادنا.  
أننا نحيب على ذلك بالسلب »

( وقد جاء في الكتاب نفسه بعد ذلك أن التعليم الفني  
الذي ضحينا من أجله نظام التدريب الصناعي لم يأت بالنتائج  
التي كانت تنتظر منه )

وعلى ذلك فقد أقر الجميع بأن الصناعة نفسها يجب أن  
تكون المدرسة العامة والتي يمكنها وحدها أن تفي بحاجاتها - ولذا  
أجمعت الحكومات وأجمع المشرعون في كل البلاد على وضع  
مبدأ نظام يضمن تدريب العامل في مكان الصناعة نفسه على أن  
يكون ذلك التدريب مبنياً على قواعد متينة وتحت رقابة شديدة  
ويشترط أن يكون هذا التدريب مسبوقة بتعليم ابتدائي بسيط  
يعقبه تدريب في اتقان العمل وبهذه الطريقة يقوى التعليم

الصناعى داخل دور الصناعة نفسها فيتسع نطاقه بواسطة  
الصناع أنفسهم بما يثبونه فيه من روح قوية .

وكتب المسيو جوستاف كاس فى كتابه المسمى الاتجاه  
الصناعى ما يأتى :

« التدريب الدقيق المحكم ان هو إلا الأساس التى  
بنيت عليه نظم الصناعة الزمن السالف وكل نظام طائفى  
يقصد به ايجاد عمال ماهرين يجب أن يكون قوامه هذه النظم  
والعوائد القديمة التى أظهرت التجارب عظيم نفعها وفوائدها  
وعلى ذلك فقد عمد أولو الشأن درأ النقص الموجود فى المدارس  
الصناعية إلى إعادة طريقة التدريب وتنظيمها على أن يكمل  
هذا التدريب لتعليم فى أكثر اتقاناً .

اذن فروح هذا التدريب الحديث تشابه كثير تلك الروح  
التي كانت سائدة فى التدريب القديم فى عهد الطوائف ولكن  
تجنباً لوقوع المظالم التي كانت تحدث فى الماضى جعل التدريب  
الحديث خاضعاً لنظام دقيق يختلف فى تفاصيله باختلاف  
الأمم ولكنه يتشابه تقريباً حيث يرجع كله الى مبادئ

أساسية معروفة وتتلخص هذه المبادئ التي أسس عليها هذا التدريب الحديث كما يأتي:

أولاً — تحميم التدريب وجعله إلزامياً على كل عامل يريد  
احتراف أى صناعة

قد عمل بهذا الشرط في بلاد ألمانيا وسويسرا وخصوصاً في بلاد النمسا والمجر حيث بنى النظام على جمع الحرف في شكل طوائف

أما في فرنسا فقد جعلت الروح الجمهورية الناس هناك أكثر تردداً في قبول هذا الأمر ولا يزال موضوع جدل الآن. ولم تصح النية بعد على منح أرباب العائلة الكثيرة الأولاد أو العائلات الفقيرة المحتاجة من استعمال حقهم في تشجيع أولادهم كعمال صغار — ومن البديهي أن تحميم التدريب الفني لا يمكن تطبيقه إلا على العمال الذين لا يحملون شهادات أو دبلومات من مدارس فنية

ثانياً — عقود التدريب

ان عقود التدريب التي تختلف صيغها بحسب عوائل



البلاد يجب أن تنص صراحة على شروط يتعهد بمقتضاها صاحب المصنع أو مدير الورشة أو أى صانع كان بأن يدرب الصبي على حرفة مدة من الزمن يتفق عليها ومقابل ذلك يتعهد الصبي بأن يشتغل لحساب معلمه طول المدة نفسها.

وبعد ان اثارَت مسألة تخميم التدريب بموجب عقد كثيرا من الجدل اصبحت اليوم مسألة مقترَف بها ومتبعة في كل مكان تقريبا . اما في فرنسا فان عقد التدريب صدرت به قوانين منها قانون ٢٢ جرمينال من السنة الحادية عشر من الثورة الفرنسية وقانون ٤ مارس سنة ١٨٥٠ ، ولكنه ظهر ان هذين القانونين غير كافيين للحاجة . فلما عملت التحقيقات الاستثنائية سنة ١٩٠١ عن مسألة التدريب الصناعي طلب اربعة اخماس اصحاب المصانع الذين اعطوا آرائهم ان يكون السير في التدريب الصناعي بمقتضى عقود كتابية ولكن لم تصدر قوانين ولا لوائح بذلك في فرنسا الا ان المسيو هنرى ميشيل النائب عن مقاطعة بوش دى رون Bouches du Rhône قد قدم مشروع قانون لمجلس النواب الفرنسى سنة ١٩٠٧ في هذا الصدد.

### ثالثاً — الاختبار بعد نهاية مدة التدريب الصناعي

يجب ان يعمل اختبار عند الانتهاء من التدريب ويعطى به شهادة او دبلوم للدلالة على ان المدرب قد جاز الاختبار وانه اصبح متقناً لصنعة ما هرا فيها وهذا الاختبار جار العمل به في المانيا وسويسرا وداينمارك والنمسا وفي كثير من غيرها من البلاد وانا نخص بالذكر منها النمسا حيث جرت العادة هناك بان تعطى شهادة بعد التدريب فدبلوم بعد التعليم الفنى لتخرج الصانع فشهادة يحسن العمل للمتعوقين من الصناع باعتبارهم معلمين يستعينون بها على فتح محل خاص بهم اما في يلا د فرنسا فلا وجود هناك لان لهذا الاختبار عند نهاية مدة التدريب بل تعطى للمدرب اجازة أو ما يسمونه Congé d'Acquit أى شهادة لمعرفة الصناعة وهى التى نص عليها قانون سنة ١٨٥١ . ولكن لما وجدوا أن هذه الشهادة غير كافية زادت الرغبة فى وجوب عمل اختبار بعد مدة التدريب وقد أدخل النائب المسيو هنرى ميشيل ضمن نصوص مشروع قانونه سالف الذكر الذى قدمه لمجلس النواب الفرنسى سنة ٩٠٧ .

### رابعاً — مراقبة التدريب الصناعي

قد اجمع الكل على ضرورة هذه الرقابة حتى يمكن التحقق من تنفيذ شروط عقود التدريب وتجنبنا ايضاً للمظالم واستغلال الصبيان .

ففي المانيا امر هذه الرقابة موكل الى الطائفة والى غرفة المهن — اما في النمسا فوكل الى الطائفة وفي بلاد المجر الى السلطة الصناعية — وفي سويسرا الى لجان التدريب — اما في فرنسا فلا توجد رقابة لنهاية الان ولو أنه معترف فيها بضرورة انشائها وقد تقرر باغلبية اراء المجلس العالي لشئون العمال بفرنسا بان يعهد في امر هذه الرقابة الى لجنة نصف اعضائها من اصحاب العمل والنصف الاخر من العمال — ولكن المسيو هنرى ميشيل نص في مشروع قانونه الذى قدمه لمجلس النواب الفرنسى على احالة هذه المهمة على مجالس ( البريدوم ) Prud'hommes وهي مجالس موجودة بفرنسا نصف اعضائها من اصحاب العمل والنصف الاخر من العمال ولكن مهمتها مقتصرة على النظر فى المشاكل التى تحدث بين العمال واصحاب العمل

### خامساً — تحديد عدد الصبيان الذين تحت التدريب

اعترف في كل مكان بضرورة هذا التحديد وذلك منعا للاستغلال الصبيان بتشغيل عدد كبير منهم لخص الصناعة التي يقدمونها بينما صاحب المصنع لا يستطيع ان يكفل نصيبه من التدريب على اتم وجه .

وفي فرنسا اعطى حق تحديد عدد هؤلاء الصبيان الى ( مجالس البريدوم ) السالف الذكر وذلك في حالة تجاوز اصحاب العمل العدد اللازم الا أن هذه المجالس لا تتدخل في الامر الا بناء على شكوى تقدم اليها .

### سادساً — تحميم التعليم الذي يسبق التدريب الصناعي

يتضمن هذا الامر زيادة مدة التعليم الابتدائي الا لزامى مقدار سنة او سنتين يلتقى فيها الصبي علوما اضافية الفرض منها تمكينه من معلوماته الابتدائية واتمامها بمعلومات متداخلة في مختلف الحرف وذلك سواء كان الصبي في عزمه الدخول في دار صناعة للتدريب او راعب في الالتحاق باحدى المدارس الصناعية . وبذلك يتوفر لدى الصبي مؤهلات كافية تسمع له بان يختار

الحرفة التي يميل إليها والتي يجد من نفسه القدرة على مزاولتها.  
وكتب ايضا المسيو جوستاف كاس في هذا الامر الهام ما يأتي:  
(التعليم السابق للتدريب الصناعي هو السلم الاول  
للتدريب الصناعي ومن مميزات هذا التعليم بعده عن كل  
مخصص فضلا عما فيه من تعليم الصبي مبادئ الشغل اليدوي  
اضف الى ذلك ما يثبته فيه من روح التعود على العمل والنظام  
واعداده للدخول في دور الصناعة)

وقد تناول المسيو جوستاف كاس بالذكر ما قاله المسيو  
(بلوم) Bellom في هذا الموضوع بما يأتي :

«ان المعهد الذي يلحق فيه الصبي بمبادئ الاشغال اليدوية هو  
بمثابة مدارس التعليم الا بتدأ في المعهد يجهز الصبي بمبادئ عمومية  
في الاشغال اليدوية كما ان المدرسة الابتدائية تثقف عقل  
الطالب بمبادئ العلوم فعلى هذا الاعتبار يكون التعليم العملي  
سابقا على التعليم النظري (الفكري) وفي هذا النوع من التربية  
يسود التدريب العملي اذ يبتدىء أولا بالتدريب العملي ثم بعده  
ذلك بالتطبيق العملي وليس هناك أضمن من هذه الطريقة  
للوصول الى افهام الصبي فوائد النظريات العلمية حيث يتحقق

بنفسه من مقدار ما تقدمه له العلوم النظرية من المساعدات التي تسهل له التوسع في عمله . انظر الى علم الرسم مثلا — يجب أن يدرب الصبي أولا على صنع شيء بيده مماثلا لنموذج آخر امامه مستعينا على ذلك بقوة التقليد ثم بعد ذلك يبتدىء في تعليمه مبادئ الرسم — ولكي يعث في الصبي روح الاهتمام بالعمل يجب أن يتفهم مقدار الفائدة التي تعود عليه من هذا التعليم .

قد جاء أيضا في كتاب الميسو أستيه Astier والميسو كومينال الذي وضعاه عن ( التعليم الفني والصناعي والتجاري بفرنسا والخارج ) ما يأتي :

« انه لا يوجد الآن من يعارض في فوائد اطالة مدة الدراسة الى ما بعد سن الثانية عشر والثالثة عشر وذلك لان تعليم الاولاد الا لزامي ينتهي مبكرا فيفقد الصبي غالبا بسبب انقطاعه عن المدرسة ما قد اكتسبه بسرعة من المعلومات في سنيه الاولى مما لم يتم نضجه بعد فانه اذا استمر في التعليم ومهنا كانت أنواع العلوم التي يتلقاها بعد ذلك . سواء كانت معارف عمومية أو خصوصية فان هذا التعليم يعمل كثيرا في زيادة

مقدرته العلمية وتقوية ملكته الفكرية كل ذلك مما يرفع شأنه في الهيئة الاجتماعية .

وبالعكس فانه في هذه الفترة الدقيقة التي تقع ما بين خروجه من المدرسة الابتدائية وما بين التحاقه بالخدمة العسكرية يتعرض الصبي فيها لمؤثرات متتى اذ يصبح هدفه المختلف الفوايات في الشوارع الى غير ذلك من الاختلاط مع خلان السوء المزاملين له في المصانع والذين يكبرونه سنا وما يتبع ذلك من سوء القدوه — كل هذا من شأنه التأثير العميق على افكار الصبي الا يكون من المستحسن في مثل هذه الحالة أن يرغب مثل هؤلاء الصبية في الالتحاق بمدارس يتعلمون فيها حب مهنتهم لتقوى ملكتهم الفكرية ويصبحون قادرين على استعمال أيديهم وعقولهم في الصناعة وبهذه الطريقة ينقذ هؤلاء من البطالة والسقوط في بؤرة الفساد والردائل مما قد يقذف به في النهاية الى هاوية الاجرام . وان مثل هذا التعليم متبع الآن في بلاد سويسرا حيث يتلقى الصبي لغاية الثالثة عشر من عمره التعليم الالزامى الابدائي ثم يعقبه بعد ذلك من الثالثة عشرة الى الخامسة عشرة بتعليم الزامى تمهيدا

للتدريب الفنى فى الهيئة التى يرى مزاولتها  
وقد انتشرت هذه الطريقة فى كل بلاد أوروبا تقريبا .  
أما فى فرنسا فهى من ضمن برامج الإصلاحات المطلوب  
إنجازها .

### سابعاً — التعليم الصناعى الإلزامى لاتقان الفن

أصبح هذا التعليم إلزاميا فى كل من ألمانيا وسويسرا  
والنمسا والمجر إلخ والغاية منه هو إعطاء الصبي ما ينقصه فى  
التعليم الفنى مما لم يحصل عليه وقت اشتغاله فى دار الصناعة  
(الورشة) وذلك كى يتمكن من مهنته ويزاولها بكل غيرة  
ومهارة .

أما فى فرنسا فقد قدم المجلس العالى لشؤون العمال فى  
جلسته المنعقدة فى ٢١ يوليو سنة ١٩١٢ اقتراحا الفرض منه  
إزالة النقص الناشئ من عدم إلزام أصحاب العمل بتحرير  
عقود لتدريب الصبية ويتلخص هذا الاقتراح كما يأتى :  
«الصبي البالغ من العمر أقل من الثامنة عشر ربيعا والذي  
لا يملك عقد تدريب يجب أن يعطى له قسطا وافرا من  
التعليم الصناعى يتناسب مع حالة الصناعة التى انتخبها الصبي



وزاؤها وذلك بطريقة تفتح أمامه باب التقدم والترقى حتى لا يبقى مدى عمره عاملاً بسيطاً ويمطى له هذا التعليم في دار الصناعة نفسه أى ( الورشة ) أما اذا لم يتيسر ذلك أو اذا لم يرغب صاحب العمل في تحمل مسؤولية تعليمه فيعطى التعليم له في محاضرات تلي في أمكنة مخصوصة أو في مدارس فنية ثم تعقد اختبارات لمن أتم التعليم تمنح بمقتضاها شهادات للفائزين منهم وهذه الشهادات تجعل الصبي الذى دون الثامنة عشر من العمر فى حل من اتباع شروط القانون كذلك تعفى من هذا القانون صاحب دار الصناعة الذى يشتغل فيه الصبي. ولما عقد مؤتمر اتحاد التعليم الفرنسى بمدينة امينس سنة ٩٠٥ اقترح ما يأتى :

« انه بناء على ما تحقق لنا من العيوب الموجودة في التدريب الفنى في الوقت الحاضر ونظرا لاهماله تماما في بعض الصناعات في فرنسا مما يسبب تقهقر فرنسا في المضمار الصناعى والتجارى بالنسبة للبلاد المجاورة — ونظرا لان هذه الحالة يترتب عليها خطر يهدد كيان الوطن — وذلك رغم التجارب العديدة المختلفة التى قام بها الافراد وبعض البلديات والتى كانت مفيدة.

ومستحقة للمساعدة الا أنه ثبت تقصيرها في درء هبذا  
الخطر — لكل ذلك يقترح المؤتمر ما يأتي :—

١ — يكون التعليم الفني الزاميا للشبيبة من الجنسين  
تحت الثامنة عشر عاما من العمر

ب — يكون هذا التعليم الالزامى على الاقل مشتملا  
على ثلاثة اناصاف سنة دراسية موزعة على ثلاث سنوات —  
ويفرض على النشأة في المدة ما بين سن الثانية عشر والثامنة عشر  
ج — يكون هذا التعليم زيادة عما فيه من العلوم النظرية  
( الفكرية الكتابية ) شاملا ايضا محاضرات تطبيقية عملية  
ترتب طبقا للتعليمات والارشادات التي تصدرها مدارس  
باريز الفنية .

د — يكون هذا التعليم نهائيا بدون ان يترتب على ذلك  
انقاص الاجر الذي يتقاضاه الصبي من صاحب المصنع كما  
انه لا يترتب عليه اطالة يوم عمله أو اطالة مدة الترتيب  
ولما تقدم هذا الاقتراح من المؤتمر طلبت وزارة التجارة  
والصناعة بفرنسا من المجلس العالي للتعليم الفني درس هذا  
الموضوع — فقام هذا الاخير بعد فحصه وتمحيصه بتجهيز

مشروع قانون لتنظيم التعليم الفنى والصناعى والتجارى وقدمته الحكومة الى مجلس النواب فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وقد قرب موعد تنفيذ هذا القانون والعمل به

ثامناً — الزام صاحب دار الصناعة باعطاء الصبي الملحق عنده تحت التدريب الوقت الكافى للتعليم الفنى سالف الذكر بالبند السابع

جميع الانظمة التشريعية المعمول بها فى أوربا فى الوقت الحاضر ما عدا التشريع الفرنسى تنص على التعليم الاىزامى الذى قوامه عدم تشغيل الصبي زيادة عن طاقته والسماح له بالاستفادة من الدروس الفنية — اذ لا يتيسر له الانتفاع منها اذا حضر هذه الدروس منهوك القوى من جراء مشغله فى المصنع عشر ساعات حتى ولو ثمان ساعات

أما فى فرنسا فالقانون الجديد الخاص بتنظيم التعليم الفنى الصناعى التجارى قد نص مشروطا ان تلقى الدروس التى تعطى فى تحسين الصناعة اثناء ساعات العمل من ضمن يومية الصبي — اما فى المجر فقد قامت الحكومة بما يستحق الذكر والاعجاب

لا كمال التعليم الصناعي فقد انشئت بمدينة بودابست متحفا فنيا صناعيا كبيرا تعرض فيه عمليا الصناعة الوطنية كذلك كل ما يطرأ على الصناعات الصغيرة من التبديل والتغيير مع اظهار التحسينات الفنية ومقدار تطور مختلف هذه الصناعات وعلاوة على ذلك يقوم هذا المتحف مقام هيئة فنية استشارية وفيه معرض المجموعات الفنية الصناعية كذلك يقوم بعمل تجارب فنية لحساب الافراد — ويمطى المعلومات لكل من يرغب من اصحاب المصانع فيما يتعلق باصناف المواد الخام كذلك من أنواع الآلات والمدد اللازمة لاية صناعة وذلك بواسطة سبعة من الخبراء الفنيين معينين في المتحف بصفة دائمة لهذا الغرض .

واذا كنا لم نذكر انجلترا فيما سبق من الكلام عن المبادئ التي عليها قوام اعادة التدريب الصناعي فذلك لانه رغما من اعترافهم في تلك البلاد بهذه المبادئ وبالعامل بها من وقت بعيد أي منذ سنة ١٨٠٠م الا انه لم يصدر بها تشريع خاص لان هذه الامة التي لا تنظر الى الامم الا من الوجهة العملية قد احتفظت بتقاليد التدريب الصناعي القديم فبقيت

لغاية سنة ١٨٠٠م بعيدة عن كل فكرة ترمى الى التعليم الصناعى  
وفقط حوالى سنة ١٨٠٠ انشأ الدكتور Birkbeck (بريك) هذا  
التعليم واعترفت بضرورته لجنة ملكية فى تلك السنة .  
اما اليوم فقد تقدم هذا التعليم واتسع نطاقه ونظم بطريقة  
متبعة للتدريب الصناعى الذى لا يزال للآن الاساس فى  
تكوين الصناع الانجليزى . ويلقى هذا التعليم للصانع الانجليزى  
اثناء النهار أو فى المساء . ولكى يتسنى للدرب تلقى دروس  
النهار اتبعوا فى انجلترا طريقة العمل نصف اليومى - ولكن  
لا يوجد هناك برنامج واحد معين كذلك لم توحده الجهود  
وكل ما قام به الافراد وغيرهم من التجارب والجهود فى هذا  
الشأن كان مشعبا وكثير التباين - وقد تناول المسيو <sup>Marc</sup> <sup>Reville</sup>  
هذا الموضوع فى بحثه فقال

قد وصل هذا التعليم فى بلاد الانجليز الى نتيجة كثيرة  
العموم والتعميد فانه ليندرا أن ترى فى مقاطعتين أو فى ناحيتين  
متجاورتين تشابهها فى برامج التعليم المتبع حتى فى المعاهد التى  
أنشئت لمهنة واحدة وغرض واحد وقبل أن نختم هذا الفصل  
من مذكرتنا نرى ضرورة ايضاح التنظيم المتبع بفرنسا وهو

من ابتكار الافراد وأطلقوا عليه اسم ( غرفة المهن ) ومجالس  
"Chambres de Métiers" et "Conseils des lètièrs" المهن وذلك الى أن يأتى الوقت  
الذى يطبق فيه نهائيا القانون النظامى للتعليم الفنى والصناعى  
والتجارى وقد قدمت مذكرات طويلة بخصوص النظام  
الموقت المذكور وذلك أثناء انعقاد مؤتمر المباني والاشغال  
العمومية بمدينة باريس سنة ١٩٢٥ والذى تشرفت بتمثيل المملكة  
المصرية فيه .

وانه ليجمل بنا بهذه المناسبة أن نكرر ما قاله المسيو  
جوستاف كاس الاستاذ بمدرسة علم النفس بباريز فى كتابه  
المسمى ( الاتجاه الصناعى ) سالف الذكر وذلك عندما تناول  
بالتعريف نظام غرف المهن اذ دون ما يأتى : —

« لما تحقق لبعض الافراد من ذوى العزيمة الماضية ما يترتب  
من النتائج التى تضر الصناعة وتسبب تدهورها من جراء قلة عدد  
الصبيان الذين تحت التدريب قد عمد هؤلاء الافراد بدافع  
الانسانية وبغوامل اقتصادية الى تكوين جمعيات لأظهار  
فوائد الاتجاه الصناعى والتى بمقتضاها فقط يمكن تجديد عمال  
متعلمين ماهرين للصناعة فبعد أن باشرت هذه الجمعيات مهمتها

أخذت في تعميم مبادئها فأماست مكاتب للاتجاه الصناعى بقصد ارشاد الصبيان الى اختيار الحرف التى توافق استعدادهم أكثر من سواها وهذه المكاتب تعطى دروسا فى الصناعة وتساعد على تحسين وتكامل التدريب الفنى بكل الطرق المستطاعة — وتقوم المكاتب بلقت النظر بوجه خاص الى أنواع الصناعات المحلية فى المقاطعة وتحيب الصبيان إليها — ولا تقوم فقط غرف المهن بتوجيه الصبيان المبتدئين نحو المهنة التى يليقون لها أكثر من غيرها حيث يمكنهم اداء اكبر عمل ممكن تنتفع به البلاد بل تقوم أيضا بعقد مسابقات عمومية تمنح للفائزين فيها شهادات ومكافآت مالية — فهذه الغرف تأخذ الصبي المستخرج من المدارس الابتدائية وتهتم بالطريقة التى تتبع معه لاعداده للصناعة فتجتهد فى معرفة ذوقه وكفاءته الشخصية حتى يمكنها توجيهه نحو المهنة التى يرغبها — فالتدريب الصناعى الاوى هو من أهم الامور التى تهتم بها هذه الغرف .

ويمكننا أن نطلق على هذه الغرف اسم غرف التدريب الصناعى اذا أنها تجتهد فى توجيه الصبي شطر المهنة الصناعية

أو التجارية التي توافق استعداده الطبيعي أو العقلي أو الادبي مدفوعة بذلك بمصلحة الصبي نفسه وب حاجة البلاد الاقتصادية  
معا »

وهذه الجمعيات أو غرف المهن تؤسسها غالبا غرف التجارة وتمنحها الحكومة في أغلب الاحيان اعانات مالية ويلى هذه الغرف لجان تدعى مجالس المهن <sup>Conseils des Métiers</sup> وهي عبارة عن هيئة استشارية لغرف المهن مشكلة من عدد صغير من أصحاب البضائع ومن عمال منتخبيين من بين الصناع الماهرين وقد كثر عدد لجان المهن في فرنسا حيث ادت خدمات جليلة للصناعة ومن أم هذه اللجان ( لجنة بلاد الجيروندي الجنوبية الغربية ) <sup>La Chambre des Métiers de la Gironde Sud-Ouest</sup> التي تبذل مجهودا كبيرا بالقاء محاضرات وطبع رسائل توزع مجانا وتقوم بعمل مسابقات عديدة كل سنة — واهم ما نشرته في هذا الصدد بقلم رئيسه المفضل الميسوموفزان <sup>Mauvesin</sup> الرسائل الآتية ذكرها

( ماذا يجب على المرء عمله قبل اختيار حرفته )

( لاجل نجاح اولادنا )



### (وردة المهن)

وهذه النشرات تحتوى على مواضيع خاصة بالمقاطعة يبلغ عددها مائتين وخمسين موضوعا عن المهن والشروط والمؤهلات التي تساعد على مزاوتها باتم وجه وامام الخدمات الجليلة التي ادتها هذه الجمعيات الى الصناعة واعترافها بضرورة مساعدتها وتقويتها حتى تتمكن من التوسع في اعمالها قام أعضاء مجلس النواب الذين يهتمون بالتعليم الفنى بتقديم مشروع قانون القصد منه تنظيم غرف المهن وغرف التدريب التي تَعْمَدُها الحكومة بالاَعانات وقد جاء في هذا المشروع ما يأتى ( نقلا عن الاستاذ كاس في كتابه سالف الذكر ) في اختصاص غرف المهن

١ - انشاء مكاتب للاتجاه الصناعى لتوجيه الطلاب شطر الصناعات التى توافق مقدرتهم واستعدادهم مع مراعاة مصلحة الصبيان وفائدتهم وفى آن واحد حاجة الانتاج الاهلى وحالة سوق العمل

٢ - تعيين أصحاب العمل اللذين يجب عليهم الزاما تدريب الصبيان وتحديد اقل عدد يلزم لسكل منهم

٣ — تحرير عقود للتدريب الصناعي وقيد هذه العقود في السجلات وفيها تحديد العقوبات التي تنزل على كل من الطرفين في حالة مخالفة نصوصها

٤ — السهر على مواظبة حضور الصبيان الدروس الفنية الصناعية

٥ — تعيين لجان للاختبار الذي يعمل عند انتهاء التدريب الصناعي واختبار الترقى لدرجة صانع

٦ — اعطاء شهادات للصناع والمعلمين (أسطوانات)

٧ — ابدال المجالس المحلية المنشأة بقانون ٢٥ يوليو

سنة ٩١٩

٨ — تحصيل ضريبة (رسوم) التدريب الصناعي والاذن بصرف مبالغ الخ

(الموارد المالية)

تسد نفقات غرف المهن العادية مما يحصل من ضريبة اضافية على قيمة ضريبة الباتنطه (Patentes) ولا تتجاوز قيمة هذه الضريبة عشرة سنتيمترات للفرد الواحد — ولكن

دافى ضريبة البانتطه الذين يقومون بمهمة تدريب الصبيان  
أو الذين ينشئون على نفقاتهم الخاصة مدارس للتدريب الفنى  
فانهم يعفون من هذه الضريبة أو من جزء منها

هذا ما عن لنا ذكره إجمالاً من النتائج التى وصلوا اليها  
على أثر ما قاموا به فى البلاد الأجنبية من البحث والتنقيب  
فى موضوع تدهور الصناعة والطرق التى أشير باتباعها والعمل  
بها لاتقاذها وإحيائها وذلك بتدريب طبقة من العمال ورفعها  
إلى درجة تمش مع التقدم العلمى الصناعى فى عصرنا هذا.  
واننا لم نتمكن من التوسع فى هذه المذكرة بذكر تفاصيل  
القوانين والأنظمة المختلفة التى سنت فى كل بلد على حده  
ونصت على الطرق التى تتبع لتطبيق هذه المبادئ، إذ أن غرضنا  
هو التنويه فقط عن هذه النظم توسلاً إلى تطبيقها فى صناعتنا  
خصوصاً فى صناعة البناء مع ترك دراسة هذه القوانين تفصيلاً  
إلى أولى الشأن هنا من هم أقدر منا فى هذا المضمار وفى بحث  
الطرق التى تناسب حالة البلاد— وبما لاشك فيه أن مشروعا  
كشروع غرف المهن مما يؤدى إلى تكوين يد عاملة ماهرة

لصناعة الفد — ولهذا قد اهتم به جميع أرباب الصناعات في فرنسا وألحوا في طلب تنفيذه وتعميمه .

ولقد حان في مصر الوقت الذي فيه يجب أن تقتبس من الانظمة المذكورة ما يتناسب مع حالة البلاد وما تتطلبه حاجة الصناعة الوطنية فيها وذلك بأسرع ما يمكن إذ أن الحالة حرجية وتتوقف عليها حياة أو موت مستقبلنا الصناعي .

### ( النظام الصناعي في مصر )

وانه لمن المؤلم أن نرى أننا لم نعمل هنا بأى رأى من هذه الآراء التي أملتها التجارب في صناعة أوروبا — ولم نفكر في بذل أى مجهود لانهاض الصناعة عندنا بتطبيق بعض النتائج التي وصلوا اليها والظاهر أن أولى الحل والمقد لم يهتموا قط بمسألة ( التدريب الصناعي ) ولم يرمقوا حالة اليد العاملة عندنا بعين العناية . بل وجهاوا نظرهم فقط نحو فتح مدارس صناعية ظناً منهم بأنها وحدها تحيي الصناعة . وقد رأينا فيما تقدم ذكره ما يترتب على العمل بهذه الطريقة وما ينتظر منها . وقد اجتهدوا في أن يبرهنوا على تأييد نظريتهم بقولهم أن مصر

بلاد زراعية فقط — ولكن اذا كانت الصناعات الكبرى لا  
تتفق مع منابع ثروة البلاد وعصولاتها — واذا كان لا يمكن تنظيم  
الصناعة على الاطلاق والعمل على تقديمها فاذا نرجو ان اذا  
اقتصرت على الصناعات الزراعية — وما فائدة كل هذه المدارس  
الصناعية التي اُهم تعليم فيها قائم في الغالب على الصناعات الميكانيكية  
الكبرى ومن جهة اخرى الم يكن لدينا فيما مضى صناعات  
صغيرة وصناعات متوسطة طبقت شهرتها الافاق . وكانت  
المصنوعات التي تنتجها مطلوبة ومرغوب فيها لغاية الجيل  
الثامن عشر . والدليل على ذلك ما نراه الان من نماذج هذه  
المصنوعات المودعة بمتاحفنا فهي تنطبق بما كانت عليه الصناعة  
من التفوق في بلادنا واذا قارناها بمثيلاتها مما تنتجه الصناعة  
الآن نجد النتيجة محزنة . وهذه الصناعات التي معظمها صناعات  
خفية والتي تلعب فيها القرينة دورا لا يقل في الاهمية عن اليد  
الا يجب ان يكون تدريب العمال فيها من اقدس الواجبات  
وانا لندكر هنا ايضا ما قاله المسيو Astier والمسيو Guminal  
اللذان يعدان من اصحاب الآراء الصائبة في هذا الموضوع

اذ قالوا في كتابهما عن التعليم الفنى والصناعى والتجارى فى  
فرنسا والخارج ما يأتى : —

« مهما أنت الصناعة الميكانيكية من باهر النتائج فاتها  
تعجز بالمرّة عن ان تحمل محل الاشغال اليدوية فيوجد خاصة  
فى فرنسا مهن كثيرة فنية وكالية تحتاج الى عمال مخصوصين  
بدونهم تتعرض هذه المهن الى الفناء التدريجى . ويوجد بعد  
هذه المهن صناعات اخرى كصناعة البناء مثلا — وصناعات  
للأكولات التى تحتاج الى مهن عديدة ومختلفة الانواع فكل  
هذه الصناعات لا بد لها من التدريب الابتدائى بدرجة ان  
اصحاب الاعمال فيها يبذلون جهودهم فى الاحتفاظ بهذا التدريب .  
فعند بعض الامم كالمانيا وسويسرا على التخصيص قد انشئوا  
صفوفا مهمة للتعليم ووضعوا لها انظمة دقيقة بقصد زيادة  
الانتفاع بمن يتخرج منها »

فاذا كان هذا هو الواقع فيما يتعلق بفرنسا وهى من  
البلاد المشهورة فى الصناعات الكبيرة والتى تحتاج الى استيراد  
المواد الخام للصناعات الصغيرة من الخارج الا يكون ذلك  
اكثر انطباقا على مصر التى لا تعتمد على الصناعة الميكانيكية

والتي يكثر الطلب على ما تنتجه من محصولاتها الصناعية الفنية  
لقد حان الوقت لاولى الشأن لاقتباس ما دلت عليه  
التجارب في اوربا ليقوموا بتنظيم الصناعة الاهلية وتنشيطها  
حتى تكون جديرة بالجيل الحاضر ولقد قصرنا معظم اهتمامنا على  
القطن مدة طويلة وها نحن نرى الان النتيجة التي وصلنا اليها  
بسياستنا الاقتصادية وانه لمن المحقق ان بعد هذا السبات العميق  
وهذا الاهمال الذي اصاب اصحاب المهن عندنا يصعب جدا  
ايجاد حل لهذه المسألة ولكن المصاعب لا تذلل بتأجيل النظر  
فيها وهي تزداد خطورة يوما بعد يوم واكبر هذه المصاعب  
يعود الى النقص في التعليم الابتدائي بين الاحداث وهذا في  
الحقيقة نقص فاضح ومما لا يساعد القائمين بتدريب الصبيان  
في مهمتهم اذ نرى الصبي عندنا يبتدىء في التدريب الصناعي  
منذ السادسة أو السابعة من عمره وهذا امر لا يرى في اية  
امة اخرى. الا يمكن سن لائحة منتظمة تشغيل مثل هؤلاء  
الاحداث بان يحتم على اصحاب العمل بالسماح لهم بصرف  
وقت كاف من يومهم العملي في التعليم الابتدائي فان ذلك مما  
يمهد السبيل الى تعميم التعليم الابتدائي الازامي بدون ان

ينشأ عنه تغيير فجأى فى عوائد اهل البلاد ولا يتعارض مع رغبات اباء الصبيان الذين تعودوا على الانتفاع من عمل اولادهم منذ حداثة سنهم ومن جهة اخرى فانه يمكن اتمام هذا التعليم الابتدائى بتعليم آخر للحصول الى التفوق والانتقان الصناعى بحيث يسير هذا التعليم على نفس الطريقة التى تتبع فى التعليم الابتدائى .

وليس من شأننا البحث هنا فى تفاصيل تطبيق هذه المبادئ على نظام الصناعة عندنا — اذ يجب ان تكون هذه المسئلة موضع دراسة دقيقة وعميقة مع مراعاة العوائد المحلية والتقاليد المصرية وعقلية الطبقة الصناعية بهذه البلاد وانا نرى انه يجب اول كل شئ القيام بابحاث واسعة النطاق يكون الغرض منها ما يأتى :

اولا — بيان انواع الصناعات المختلفة من كبيرة وصغيرة بصفة نهائية وبطريقة صريحة مع مراعاة الدقة فى البيان حيث يشمل ما بقى منها للان فى هذه البلاد وما اندثرت معالمه بعدم وجود من يعرضها مع امكان احيائها فتعود على البلاد بالفائدة



ثانياً — بيان الحالة الاقتصادية التي أصبحت عليها  
الصناعات المختلفة وما يجب اتخاذه من الاجراءات لتحسين  
حالتها وانعاشها

ثالثاً — بيان حالة اليد العاملة وخصوصاً حالة الصبيان  
الموجودين تحت التدريب في مختلف الصناعات .

لقد سبق ان تشكلت لجنة تحقيق بقرار من وزارة  
المالية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩١٦ الا ان مهمتها قاصرة على  
البحث عن مقدار المؤثرات التي اصاب الصناعة الوطنية  
والتجارية من عوامل الحرب العظمى وبيان ما يجب اتخاذه  
من الاجراءات لايجاد اسواق جديدة لتصريف الحاصلات  
المصرية وايضا الاستعاضة عن الاصناف التي بطل استيرادها  
من الخارج باصناف اخرى من المصنوعات المحلية او المصنوعات  
التي يمكن استيرادها من البلاد المسموح التعامل بها .

ولا علم لنا بنتائج اعمال هذه اللجنة وما انتهت اليه من  
المباحث ولكن يلاحظ فقط انه جريا على العادة قد أغفل  
ذكر المسألة المتعلقة بالعمل وفضلا عن ذكر ما يمكن عمله في  
مصر من الاصناف التي ترد عادة من الخارج فهل كان يظن

انه في الامكان بين يوم وليلة إيجاد العمال اللازمين للقيام بالعمل وانه في مدة غير ثابتة كفترة الانقلاب التي مرت علينا ابان الحرب العظمى اما كان من الواجب التساؤل عما اذا كان في اثناء المدة اللازمة لتكوين العمال لانطروء على الحالة الاقتصادية العالمية عوامل تقلل من أهمية هذه الصناعات حتى تجعلها في حالة خطرة

اما المباحث التي نطالب بالقيام بها الآن فانها تختلف بالمرّة في موضوعها عما سبق القيام به اذ يجب ان تشمل الاصلاح الصناعي على وجه عام وعلى اساس نتيجة هذه المباحث يجب أن تنشأ في كل مديرية معاهد تماثل غرف المهن تتبع هذه المعاهد للقسم الفني للتعليم الصناعي والتجاري بوزارة المعارف ويساعد هذه الغرف مجالس للمهن تتكون من جماعات يكون اعضاؤها من اصحاب الاعمال ومن طبقة الصناع المرخص لهم بمزاولة مختلف الحرف السائدة في كل مديرية وتقوم هذه الغرف بما يأتي :

١ — دراسة الصناعات الموجودة في المديرية وما يجب

القيام به لانماثها

ب — العمل على إيجاد صناعات جديدة إذا أمكن ذلك  
ج — تعيين أصحاب الأعمال الذين يفرض عليهم القيام  
بتدريب الصبيان

د — تنظيم التدريب الصناعي على أساس التعليم الإلزامي  
هـ — إنشاء دروسا في التعليم الابتدائي للصبيّة الذين  
تحت التدريب والذين تحت سن الثانية عشر وذلك في كل  
الكتاتيب والمدارس

و — إنشاء دروس أولية في الكتاتيب والمدارس  
الابتدائية لتعليم الصبيان الذين تكون سنهم أقل من الثانية  
عشر مبادئ الصناعة

ز — العمل على توجيه الصبيان الذين اتموا الدراسة  
الابتدائية الى الدروس الخاصة بالصناعة

ح — تنظيم مسابقات وعمل محاضرات يكون الغرض  
منها انماء حب المهنة

ط — عمل اختبارات عند انتهاء التدريب واعطاء شهادات  
ودبلومات الى الناجحين من الصناع

ى — حث الافراد على انشاء مدارس صناعية او دروس  
خصوصية لتحسين الصناعى فى بعض من معينة  
ك — القيام بأعطاء نصائح وارشادات فنية لاصحاب  
الصناعات فى المديرية

ل — البحث عن كل ماله علاقة بحالة العمال والصبيان  
الذين تحت التدريب لتحسين الانتاج وذلك باستعمال طرق  
حديثة ومتقنة

وتنشأ هذه الغرف اولا فى المدن الكبرى ثم تعم رويداً  
رويداً فى جميع المديريات بحسب الحاجة وتكون اعمالها  
كأساس تقوم على توجيه مصلحة التجارة والصناعة بوزارة  
المالية بوضع النظم اللازمة للعمل على وجه عام

وهذه النظم التى يصدر بها قانون خاص يجب ان يكون  
الغرض منها ما يأتى :

أولاً — وضع نظام لمقود التدريب الصناعى الاجبارى  
وتكليف غرف المهن بمراقبته

ثانياً — الزام صاحب العمل باعطاء الصبي الذى تحت  
التدريب البالغ من العمر اقل من اثنى عشر سنة الوقت

الكافى لتلقى التعليم الابتدائى وللصبي الذى يزيد عن اثنى عشر عاما واقل من الثامنة عشر الوقت الكافى لتلقى التعليم الخاص بالتفوق الصناعى

ثالثا — انشاء دروس خصوصية فى التعليم الاولى وذلك فى المدارس الاولى ودروس فى الإتجاه والافتقان الصناعى فى المدارس الصناعية وذلك للصبيان الذين يتعلمون الصناعة رابعا — جعل أصحاب الاعمال وأولياء امور الصبيان مسئولين عن مواظبة حضور الاولاد فى الدروس الاولى الخاصة بالتدريب الصناعى والدروس الخاصة بالتفوق الفنى مع النص على فرض عقوبات قاسية على المقصرين منهم .

خامسا — عمل اختبارات تعطى بموجبها شهادات لمن يتم التدريب الصناعى

سادسا — وضع نظام للشروط الصحية وشروط العمل للصبيان الذين نحت التدريب وللعمال فى كل صناعة

سابعا — مراقبة طريقة تشغيل الصبيان فى المصانع .  
ثامنا — وأخيرا عندما يتم تعميم التعليم الابتدائى الا لزامى

تحدد سن الصبيان الذين يراد تدريبهم على الصناعات باثني عشر سنة

فهذه النظم التي أوردناها اجمالا هي اهم مايجب اتباعه عندنا لتنشيط الصناعة وهي التي أعترف بضرورتها لكل صناعة في مؤتمر باريز الذي عقد سنة ١٩٢٥ لاعمال البناء والاشغال العمومية .

وبفضل النظم المتقدم ذكرها نرى أن التربية الصناعية لا تكون قاصرة فقط على المدارس الصناعية بل تتعدها أيضا الى المصانع نفسها حيث يضاف اليها ذلك التدريب الصناعي المحكم ذو النظم المرتبة وعليها يتأسس هذا النظام الواسع الارجاء الذي يخرج صناعا ماهرين وهو ما تعجز عنه المدارس الصناعية وحدها مهما افق عليها من طائل الاموال

وبهذا النظام يكون المصنع نفسه هو الاساس فانه اثناء تكوين الصانع وأثناء انشاء الحياة الصناعية يؤثر على التعليم الذي حصل عليها الصانع في مدرسة الاتقان الفني وهذا التعليم بدوره يؤثر على المصنع في تحديد أحسن الطرق التي يحمل اتباعها في العمل للوصول الى أعلا درجات الاتقان الصناعي

### (التدريب في صناعة البناء)

لقد سبق لنا ان أشرنا في بدء هذه المذكرة الى الحالة السيئة التي عليها اليد العاملة عندنا في صناعة البناء . وهذه الحالة نتيجة مباشرة لنظامنا الصناعي الواهي لما فيه من عيوب ومما يزيد الحالة سوءا أن أولى الشأن عندنا لم يفكروا لحظة في هذه الصناعة عند انشاء المدارس الصناعية مع أن هذه الصناعة هي إحدى الصناعات التي تحتاج الى عمال ماهرين وقد قال المسيو Astier والمسيو Gumina في كتابهما السالف الذكر عن التعليم الفني والصناعي والتجاري في فرنسا وفي الخارج ما يأتي :

« اذا نظرنا الى ما نراه أمامنا من عظمة الكنائس الكاتدرائية الكثيرة وكذا القصور الباذخة التي بنيت على أوضاع وأشكال مختلفة وفي مختلف العصور واذا أعجبنا بصنعها فاذلك الا لانها بعد أن ابتكرتها قرائح مهندسين بارعين فابدعوا في رسمها وجدت من مهرة الصناع وأتجبتهم في صناعاتهم من تمكنوا من القيام بالاعمال الدقيقة والتفاصيل الصغيرة مما جعلها في تجانس

بديع مع مجموع البناء — فقد تنافس فيها العمال من نحّاتين ومبيّضين ونقاشين وحدادين ونجارين وصناع الزجاج وصناع الخرز والموزايكو والرخامين وبنّائين ونحّاتين وغيرهم كل فيما يخصه من حيث الابداع والابتكار والتفوق توصلوا الى الاتيان بآثار الاعمال

أليس لتلك المهارة التي كان عليها هؤلاء العمال والى علو افكارهم نحن مدينون بالفضل لما تركوه لنا من جليل الآثار .  
اما اليوم فليس لدينا احد من مهرة الصناع وانجبيهم فى صناعاتهم لانهم عند ما اضعوا ملكة ادراك كنه الصناعة وروح الفن واهملوا اتباع ما جاء فى الآية الشريفة

« ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى »  
« وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون »  
وبعد ان اشتغلوا فى المقاولات تحت ادارة رجال من الاوربيين ورؤساء لا يفهمون تماما لغتهم ولا يستطيعون تفهم اسرار الصناعة منهم سيما وان هؤلاء الرؤساء لاهم لهم فى الغالب وخصوصا فى ايامنا هذه الا الانتفاع من عملهم على قدر الامكان وعند ما اقدموا على العمل بحسب الفن المعمارى



الحديث الذى لا يفقهون فيه شيئا ولا يتناسب مع عقليتهم ولا مع ما جبلوا عليه اصبحوا بعد ذلك كالآلات صماء مسخرة فى ايدي غيرهم .

ولما لم يوجد اى تدريب أو تعليم صناعى لسد الفراغ الذى حدث بعد اندثار الطوائف الصناعية انقطعت روابط الاتصال بين الفن والتقاليد التى امتاز بها اجدادهم من قبل والتى كان على الاقل فى الامكان الاحتفاظ بها وبين الطرق الحديثة الفنية المتبعة فى البناء التى جاءت اليها من الغرب فاية مساعدة ينتظر والحالة هذه ان تأتى على يد صناعنا فى ترقية صناعة البناء فى مصر .

وبسبب انعدام التدريب الصناعى والتعليم المناسب وبسبب تأثير الأفكار الغربية والطرق الأوربية الحديثة أخذ الصناع يفقد تدريجاً روح الصناعة الاهلية حتى انه لم يعد يفهمها وأصبح جاهلاً بالعمل بها ويمكننا أن نقول انه فقد الميل اليها وقلت رغبته فيها ولذا فاننا نعيد ما قلناه بانه لا يوجد لدينا فى صناعة البناء التراب والفاعل فقط الذى يشتغل كالأداة تحت ادارة الرئيس المباشر له أو المهندس

الذى يعتبر وحده المستول عن صفة العمل بل يوجد أيضاً البناء الذى عليه مدار متانة البناء واستقامة خطوطه والنحات وهو المساعد المهم للبناء اذ يقدم اليه الاحجار منحوتة على موجب الشكل الذى يرسمه المهندس وعامل الخرسانة المسلحة الذى يحمل معظم الناس مهمته فى العمل ولا يعلقون عليه أى أهمية فى بلدنا ثم المبيض العادى وصانع الاشكال بالجبس ومبيض الزخرفة بالجبس وهؤلاء الثلاثة الآخريين عليهم إظهار أفكار المهندس التى قدمها بالرسم - وأخير الحفار فى أنواع الرخام والنجار فى مختلف أنواع النجارة والكواين وصانع البلاط والادوات الخرفية والموزايكو والنقاش وصانع الأدوات الصحية والحداد وصانع الأدوات الكهربائية الخ .

ويقوم كل هؤلاء بعهمة اكمال البناء ليأخذ شكلا جميلا متفقاً بحسب ما تراءى للمهندس الواضع الرسم . وفى بعض الاحيان يتجملوا الأعمال بما غندهم من الابتكارات الشخصية ولذلك فهؤلاء العمال لا يمكنهم القيام بأعمالهم على ما يرام الا اذا تعلموا تعليماً فنياً مبنياً على أساس وطيد للقيام بما استتبطه

الإنسان لسد حاجاته الأولية في هذه الدنيا .

ففي عهد وجود طوائف الصنائع كان المعلم يبيت في صبيه ما كان يجيش في صدره من حرارة الإيمان عند ما كان يقوم ببناء معهد لتمجيد إله المؤمنين — فهذه الروح الدينية كانت عاملا في تكوين روح الصناعة عند الصبي ويرفع فيه مستوى الخيال وهذه الروح كانت تيقظ فيه الفن مما جعله رغما من انعدام التعليم الصناعي في ذلك الوقت قادرا على القيام بفهم أسرار العمل بدرجة أنه بعد نضوجه الصناعي كان في قدرته أن يبتكر هو أيضا بدوره — فلهذه الطريقة التي تم بها تمكين اليد العاملة فيما مضى — نحن مدينون لما نراه من جلال في مساجدنا ورشاقة في مآذنها ودقة وجمال في أعمدتها وضبط ورقة في أشكال نقوشها العربية — فن اتقان في أجزائها الخزفية ذات الألوان المتناسقة إلى دقة في أجزائها الخشبية مع جمال في الحد الذي وفي القطع النحاسية المشغولة فيها — وأخيرا بما نراه من التنسيق اللطيف في مجموعها حيث تتحلى روح من اشترك في تشييدها من العمال فكم تتألم عندما نرى الفرق بين تلك الأعمال والأعمال التي يقوم بها صناعنا اليوم حتى

عندما يعملون تحت ارشاد الغير وتحت مراقبة قاسية .  
والعامل اليوم ليس فقط خالياً من ادراك تفهم الأشكال  
والألوان بل أنه لا يعرف بالمرّة معنى الأمانة في العمل فهو  
لا يشتغل بانتباه ولا يتقن العمل حسب التعليمات التي تعطى  
اليه — وذلك لأنه لا يشعر بدافع ديني في اتمام عمله — ولأنه  
في أغلب الأحيان يقوم بعمل فني لا يفهم له معنى ومفروض  
عليه انجازه تحت إدارة أشخاص لا يعرفون من الفن إلا القليل  
وغاية همهم انتاج أكبر كمية من العمل لفائدتهم التجارية بصرف  
النظر عن الاتقان .

ومن جهة أخرى فيما يختص بماتة مبانينا فإن العلم الحديث  
بعد أن وقف على أسرار خصائص المادة استنبط منها طريق  
ذات مبادئ دقيقة تدخل في صلاية مجموع البناء أجسام ذات  
خواص مختلفة فلا الأرضيات المنبسطة ولا الأقواس ولا  
المقود ولا الشدادات ولا الأعتاب ولا الحيطان الساندة  
وعلى العموم ما يتجلى العين العارية بعظمة قوته وتوازنه ليس  
كل ذلك مما وصل اليه العلم الحديث بل الحرسانة المسلحة المكونة  
من اتحاد مادتين مختلفتين ومضادتين لبعضهما بالنسبة لخاصية

المقاومة هي التي أتت بنتائج لا يمكن مشاهدتها أو التنبؤ عنها إلا بواسطة الفكر الثاقب ودرس العلم الحديث — فلا عجب والحالة هذه إذالم يحسن الصانع عمل شيء لا يفقهه ولا يدرك الحقيقة من فائدته — الم يكن من المحتم تعليمه على الأقل الفكرة السائدة في فائدة اتحاد هذه العناصر حتى يشعر بالذة في عمله فيمكنه تجنب الحوادث التي ربما تنجم عن الخطأ بل ربما تتولد عنده فكرة تفيد في تحسين المبادئ التي يطبقها المهندس الذي يشتغل تحت امرته .

وفعلا الم يكن العامل فيما مضى من الاجيال هو اول من ابدى الآراء التي كانت اساسا لتقدمنا الحاضر السنامدينين الى بستانى في اختراع الخرسانة المسلحة . وبتركنا العمال يقومون باعمال لا يفهمونها ولا يتصورون حقيقتها جعلناهم كالفعلة عوضا عن تعليمهم ليصيروا عمالا حاذقين فيخلدون مجد اجدادهم السابقين ويزيدون عليه . فصناعة البناء لا تشكو فقط عجزا في العمال الماهرين بل تشكو فوق ما اصابها من الانحطاط من الحالة التي وصلت اليها الصناعات الاخرى التي تمدّها بالمهمات اللازمة لها فالطوب والخزف والبلاط والحديد

وغيرها من المهمات تصنع في هذه البلاد بطريقة سيئة في بعض الاحيان ما عدا بعض الاصناف التي تصنع في مصانع الطوب والخزف التي انشئت على احدث طراز صناعي والتي يشتغل فيها عمال اغلبهم من الاجانب ولكن المصانع المذكورة لقلة عددها في البلاد اصبحت اثمانها مرتفعة ولا تكفي لسد الطلبات العديدة على الدوام الا انها على كل حال تشهد بما نراه من جودة مصنوعاتنا بانه فيما يخص ادوات البناء يمكننا ان نجيد صنعها بحيث تعادل على الاقل ما يصنع منها في الخارج —

ولماذا اذن تكون الحال بخلاف ذلك وعندنا في مصر الاسمنت الجيد الذي يمكننا ان نصنع منه البلاط والموزايكو الفاخر بدلا من المصنوعات الرديئة التي تصنع في معامل البلاط العديدة على يد عامل غشوم مما اضطر معه المقاولون اصحاب الشرف الى استيراد ما يلزمهم من البلاط من الخارج . الان نجد في متاحفنا نماذجاً من صناعة الخزف البديع مما يمكن عمل مثله الان من الطفل الموجود عندنا وفي مصانع متقنة النظام بواسطة عمال ماهرين الا تنطق ابنتنا القديمة بما يمكن ان نقوم به

الآن من أعمال من حديد مشغول ومع ذلك فالتأنيص  
الاسمنت بكميات غير كافية لحاجة البلاد اذ يستدل من  
الاحصاءات الجمركية باننا اضطررنا في عام ١٩٢٤ لاستيراد  
كمية من الاسمنت بلغ وزنها ١٢٣٩٩٣ طونولاته بمبلغ  
٢٥٨٠٠٠ جنيه وفي عام ١٩٢٥ ماوزنه ١٩١٠٠٠ طونولاته الا  
يجب علينا ان نسمى في تحسين الانتاج من الاسمنت سواء  
كان في جودة الصنف وفي زيادة الكميات التي تصنع منه  
وقد ظهر ايضا اننا استوردنا سنة ١٩٢٥ ما قيمته ١٦٣٧٩٢٨  
جنيه مصري من الادوات الخزفية فلماذا لانسمى الى استبقاء  
كل هذه المبالغ في بلادنا ان ذلك لا يتأتى الا بعد بحث عميق  
في الحالة التي عليها صناعة البناء في الوقت الحاضر وفيما يمكن  
عمله لانماها والبحث أيضا في البلاد التي يمكن الوصول  
الى تحسينها بالدرجة التي يجب أن تكون عليها  
يجب أن يعهد في هذا البحث الى الهيئة الصناعية التي نشير  
بتشكيلها بشرط الاهتمام قبل كل شيء بالتدريب الصناعي  
الذي هو الدواء الوحيد الناجع في انعقاد صناعة البناء  
والصناعات الأخرى

ومن رأينا أن يكون البرنامج الذى يوضع لهذه الغاية كما يأتى :

أولاً — تعيين غرف المهن الصناع والمعلمين من البنائين والنحاتين والمبنيين الخ . كذلك المقاولين الذين يعهد اليهم فى تدريب الصبيان طبقاً للشروط التى تحددها الغرفة كما سبق لإيضاحه عند الكلام عن الصناعات على الإطلاق

ثانياً — من الآن الى أن يتم تعميم التعليم الابتدائى الإلزامى — يجب أن يتلقى هؤلاء الصبيان تعليماً ابتدائياً فى ذات الوقت الذى يتدربون فيه على الصناعة لغاية من الثانية عشر

ثالثاً — فى كل الاحوال يتم التعليم الابتدائى بدروس مدة سنة أو سنتين فى التعليم السالف للتدريب الصناعى رابعاً — يجب على الصبي الذى عمره بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة أن يتلقى دروساً فى التحسين الفنى فى الصناعات الخاصة بالبناء فى مدة التدريب

خامساً — تنتهى مدة التدريب بامتحان يعمل للصبي وتعطى له بمقتضاه شهادة تدل على نهاية التدريب



سادساً — الدروس التي تسبق التدريب والدروس التي تعطى بعد ذلك للتفوق في صناعات البناء تعطى في المدارس الصناعية الموجودة الآن في أوقات غير أوقات الدروس الاعتيادية التي تعطى لتلاميذ المدرسة

سابعاً — تنشأ دروس خصوصية في كل المدارس الصناعية تعطى في مختلف الصناعات البنائية للتلاميذ الذين يتدربون في هذه المدارس وللصبيان الذين يحضرون إليها لتوسيع معارفهم الفنية

ثامناً — تنشأ دروس ليلية للشبان

تاسعاً — على غرف المهن أن تحت الافراد على لإنشاء مدارس صناعية وعلى فتح أقسام ليلية تعطى فيها دروس خاصة بصناعة البناء

يوجد الآن معهدان خصوصيان مفيدان يؤمهما فريق كبير من العمال وقد أتى التعليم فيهما باحسن النتائج وهما معهد ليوناردو ديفنسه Leonardo da vinci وهو قسم

ليلي أنشأته جمعية Dante Alighnieri

فيه تعلم اللغة الايطالية مع الرسم والنقش وصنع النماذج

والهندسة المعمارية ويقبل فيه الطلبات من جميع الجنسيات بدون تمييز ويتعلم فيه كثير من المصريين . وتعطى فيه الدروس من السابعة مساء الى التاسعة والمعهد الثانى يسمى l'Ecole de Potiers أى معهد الفخراية (لصناعة الخزف والفخار) بروض الفرج أنشأته السيدة هدى شعراوى والغرض منه تخريج صناع فى صناعة الفخار الفنية .

ويجب الاهتمام بهذين المعهدين والعمل على تقدمهما وذلك بمنحهما اعامات مالية اذا اقتضت الحال مع الحث على انشاء معاهد تماثلها تكون منظمة تنظيمًا محكمًا بعد عمل المباحث اللازمة بمعرفة القسم الفنى للتعليم التجارى والصناعى . ويجب عمل الابحاث الخاصة بتنظيم التدريب الصناعى وأقسام التعليم السابق للتدريب الصناعى والاقسام الصناعية والدروس الخاصة بالتفوق بالاسترشاد بما تبع فى نظيراتها بالبلاد الاجنبية كأساس تبني عليه أبحاثنا مع مراعاة ما يناسب الحالة فى بلادنا وما يتفق وعوائد الشعب .

وأنه لمن المستحيل أن نلخص فى هذه المذكرة كل ما عمل فى هذا الضدد فى البلاد الاجنبية بل لابد أن تقتصر

على ذكر اقتراحات عامة وعلى ذلك يجب أن تكون هذه  
المسئلة موضع درس دقيق يعهد فيه الى لجنة فرعية لهذا الغرض  
تؤلف من لجنة المباحث الخاصة بالصناعات في مصر وهي  
التي اقترحنا تشكيلها فيما تقدم وأننا نرى أيضاً ضرورة ايفاد  
وفد من لجنة المباحث المذكورة الى البلاد الاجنبية لتدرس  
في مواطنها نظام التشكيلات الصناعية المختلفة أثناء العمل  
فيها وكذا التجارب التي قامت بها مختلف الامم والنتائج التي  
وصلوا اليها حتى يمكننا بذلك الاستفادة من كل ما حصل  
وتجنب الخطأ الذي وقع فيه الغير في مختلف الطرق الصناعية  
ومع ذلك فانتظارا للنتائج التي مستحصل عليها لجنة  
المباحث المشار اليها نرى ضرورة تشكيل بعض غرف  
للهمن في البنادر الكبيرة وتأسيس نظام أولى للتدريب  
الصناعي والتعليم السابق للتدريب وللتفوق الصناعي في  
صناعات البناء . وهذه الغرف تقوم باعطاء معلومات مفيدة  
للجنة المباحث وتكون بمثابة نواة للنظام المقبل وأخيراً نرى  
وجوب إنشاء متحف للفنون البنائية على نسق متحف مدينة

بودابست توضع فيه نماذج مصغرة تعمل بالجبس تبين تاريخ الفن في بلاد الشرق وتعرض أيضاً نماذج تدل على المبادئ المختلفة التي تقوم عليها صناعة البناء وكذلك عينات من كل صنف من المهمات وتعلق صور متقنة الصنع توضح جليا محاسن وعيوب المواد البنائية كذلك الاضرار التي تنشأ عن استعمال المواد الرديئة . والحوادث التي تحصل للمباني وأسباب حدوثها وما يجب العمل لدورها ويصرح لأصحاب المصانع بعرض نماذج من أدوات البناء التي يصنعونها الخ .

وهذا المتحف يمكن اعتباره كقسم من متحف كبير للهندسة المدنية ينشأ كاملا فيما بعد ويقام فيه خلاف ما ذكر معمل كيمائي لفحص وتحليل العناصر بالمواد البنائية بمعرفة اختصاصيين يكونون تحت تصرف اصحاب المصانع والمقاولين . وبهذه الطريقة يتمكن الطالب والصي الذي تحت التمرين والصانع من تفهم المبادئ التي يتلقاها كذلك المقاولون واصحاب العمل يجدون في هذا المتحف من الارشادات الحكيمة ما يساعدهم على تحسين اعمالهم وصناعاتهم . أليس من دواعي الاسف الا يجد المقاولون الآن أي

طريقة يتحققون بها فنيا من جودة الادوات التى يستعملونها  
فى أعمالهم . اننا نعلم جميعا ما يتوقف على جودة المواد من الأهمية  
فى طرق البناء الحديثة . اما العمل الكيميائى الخاص بوزارة  
المالية فانه يرفض خفض وتحليل أى شىء مالم يكن لمصلحة من  
مصالح الحكومة وانا لا أنجمل ما يستدعيه الأمر من النفقات  
الكبيرة فى اقامة معمل للتحليل ولتجربة المواد البنائية ولكن  
أى مقال لا يقبل بسرور ان يتحمل نصيبه من نفقات اقامة  
مثل هذا المعمل فى وقت نرى فيه جميع المقاولين مضطرين  
الى استعمال المواد التى تأتينا من الخارج بدون خفض مكثفين  
بما يكتب عنها . فانشاء مثل هذا المتحف أمر ضرورى لأنه  
الحاجة ماسة اليه كل يوم فاذا اضيف الى متحف الهندسة  
المدنية معمل تحليل يكون من ورائه نفع كبير . فالعلل  
التي أوضحتها اجمالا فيما تقدم هى التى تشكو منه الصناعات  
عندنا وخصوصا صناعة البناء وكذا التدابير المتقدمة ذكرها  
هى التى يجب اتخاذها حالا لتقوية مركزنا الاقتصادى الاهلى .  
وقبل الانتهاء — ولو ان ماسنتكم عنه خارج عن الموضوع  
الذى نحن بصددده — لانرى بدا من لفت النظر الى ما تبديده

السلطات عندنا من التهاون الشديد والتسامح الزائد نحو قبول هذا الجيش من التجار (واذا قلنا عنهم «تجار» فقد تطفنا في وصفهم بهذا الوصف) الذين يطلقون على انفسهم لقب مقاولين حتى ولقب مهندسين ومعماريين فالحكومة تتركهم يقومون باعمال تطلب معارف فنية واسعة ومقدرة علمية مما لا يتوفر في هؤلاء القوم بل هم لا يهتمون بهذا الامر كثيرا ولا قليلا اذ ان جل قصدهم هو الاكثار من العمل والاسراع فيه بارخص الاثمان حتى يربحوا ارباحا فادحة من الاسعار المحفضة التي يضعونها في العطاءات جلبا للزبائن . ومع علمنا بانه لا يلزم وضع عراقيل في سبيل حرية الاخذ والعطاء التي من اهم قوامها المنافسة ولكن اذا كانت هذه الحرية في أيدي لا تصلح لها فانها تصبح بعيدة عن الشرف وخطرة على تقدم البلاد الاقتصادي . وأنا نرى في هذه الحالة قوما يستغلون جهل الجمهور الذي يجري دائما وراء رخص الاثمان وانخفاضها تبعا لحالته المالية الخاصة ومن ناحية أخرى فان هؤلاء المقاولين يحرون بدورهم وراء الكسب فيعمدون إلى الاقتصاد الكلي في العمل مهملين السير بموجب

القواعد الفنية الحديثة التي لو اتبعوها بتعمل وانتباه لتوصلوا إلى الاقتصاد نفسه . ولذا يقف المهندس والمعماري الحقيقيين أمام هذه الحالة مكتوفي الأيدي منتهقرين فهما لا يقويان على الثبات في هذا التيار إلا إذا أهملنا أرضاء ضميريهما الفني وأضرنا بما كان يطمحان إليه من أعلاء شأن الفن ومن اكتساب الشهرة مع ما يليق بها من الشرف . ولذا فمثل هؤلاء المهندسين لا يلتفت إليهم فيخرجون من المضمار وبخروجهم تحرم الهيئة الاجتماعية عضد الملم اذا دفعهم الاضطراب والحاجة الى السير على منهج المقاولين التجاريين . وانه لذلك السبب نرى مدتنا تمتلئ بمبان أقل ما يقال فيها أنها موجبة للسخرية ومضيعة لرونق الشوارع الكبرى وجمالها ونرى المحاكم منهمكة في الفصل في المنازعات الكثيرة فضلا عما ينال صناعنا وعمالنا من الانحطاط في قدرتهم الفنية .

وانا لنأسف شديد الأسف لعدم استطاعتنا التبسط في الكلام في هذا الموضوع الخاص وهو من المواضيع الحيوية للبلاد ويحتاج الى شرح طويل اذ غرضنا الاول هو لفت

النظر الى داء عضال يئن منه الفن ورجاله وتناول بتأثيره السيء  
اليد العاملة أيضا .

فلكل هذه الاسباب نرى أن الوقت قد حان لاولى  
الشأن عندنا ليوجهوا اهتمامهم الى هذا الامر فيسرعوا في  
وضع حد لاستغلال اليد العاملة وفي انقاذ الجمهور من مخالب  
هؤلاء المقاولين النفعيين وذلك بسن قوانين قاسية تتناول  
هذه الفئة وتحدد مراكزهم كل بحسب كفاءته وشهاداته كما  
هو الحال في البلاد الاجنبية

ان المسائل التي تناولتها بالبحث هذه المذكرة على جانب  
عظيم من الاهمية ولقد كانت موضع مباحث طويلة في البلاد  
الاجنبية حيث اهتم بها الرأي العام اهتماما زائدا . لم تتمكن  
من الاتيان هنا بتفصيل مطول في هذه المباحث لأن ذلك  
يتطلب كثيرا من المجالات ولذا اكتفينا بلقت النظر الى مسألة  
اجتماعية حيوية لم يهتم بها أحد الاهتمام الواجب مع أن حاجة  
البلاد ماسة اليها وذلك بما أتينا به من بيان عن المبادئ التي اعترف  
بضرورتها في الخارج ولذا في الطرق الحديثة التي اتبعت  
فيها تاركين لمن هم أكثر منا علما واختصاصا النظر والبحث



في أمر تطبيقها بما يتناسب مع مقتضيات الاحوال من الوجهة  
المصرية ونكون قد أصبحنا غرضنا اذا توصلنا الى أشغال  
جذوة الفيرة على احياء وانماء ما كانت عليه الفنون من الابداع  
والمظمة في عهد أجدادنا السالفين

امضاء

مصطفى فهمي

كبير مهندسي الحكومة المماريين  
ومندوبها في المؤتمر الدولي للمباني  
والاشغال العمومية بباريس

سنة ١٩٢٥

---





